الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

دور الجمارك الجزائرية في تسهيل عمليات التصدير خارج قطاع المحروقات دراسة حالة مؤسسة تصدير التمور ذهب الوادي

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

العلوم الاقتصادية–تخصص: مالية وتجارة دولية

إشراف الأستاذة:

وردة سعادة

إعداد الطالبتان:

- ✓ جيهان الأطرش
- ✓ خديجة أحمدي

لجنة المناقشة

أد . ريمي عقبة	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
أ .وردة سعادة	جامعة الشهيدحمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
أد . بالي حمزة	جامعة الشهيدحمه لخضر – الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي:2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر الله عز وجل الذي بتوفيق منه وبفضله سبحانه و تعالى تمكنا من انجاز هذه المذكرة

و الصلاة والسلام على سيدنا محمد اشرف المرسلين

نتقدم بشكرنا إلى الأستاذة الكريمة **"وردة سعادة "** على توجيهاتها لنا طيلة إشرافها على هذه المذكرة .

كما نشكر أيضا جميع الأساتذة والزملاء و أصحاب المكتبات الذين قدموا لنا المساعدة و التشجيع لإتمام هذه المذكرة .

كما نتوجه بخالص الشكر إلى كافة الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير خاصة الأساتذة بقسمنا العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية بجامعة الوادي على ما قدموه لنا طيلة فترة تكويننا.

إهداء

الحمد الله وفقني لإتمام هذه المذكرة وأشكره على نعمة العلم التي وهبني إليها .

أهدي هذا العمل إلى والديا العزيزين أطال الله في عمرهما و حفظهما

إلى كل إخوتي وأخواتي كل واحد باسمه

إلى كل عائلتي وأصدقائي

ومن تعب من أجلي وساندني في إتمام هذه الدراسة

احمدي خديجة

إهداء

الحمد الله الذي تتم بنعمته الصالحات

بكل حب أهدي هذا العمل المتواضع إلى والديا الكريمين حفظهما الله لي من كل شر.

إلى كل عائلتي الأولى و الثانية .

وإلى كل من دعا لي دعوة بظهر الغيب .

و إلى كل من وقف بجانبي من إداريين وأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .

أهدي هذا العمل المتواضع

الأطرش جيهان

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم01: المزايا التي توفرها الأنظمة الجمركية لقطاع المصدرين	26
جدول رقم 02: تطور صادرات المحروقات وخارجها في الجزائر خلال 2000-2020	42
جدول رقم03: تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال 2000-2020	46
الجدول رقم04: أهم شركاء الصادرات الجزائرية	50
الجدول رقم 05:تطور الحصيلة الجمركية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	50
الجدول رقم 06: أصناف التمور وحجم الصادرات	55

قائمة الأشكال

عنوان الجدول	الصفحة
الشكل 01:الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك	10
الشكل 02: تطور كل من إجمالي الصادرات، صادرات المحروقات، صادرات خارج المحروقات للفترة2000-2020	43
الشكل03: تطور سعر البترول للفترة 2000-2020	44
الشكل04: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي و الأورو الأوربي للفترة 2000-2022	44
الشكل05: تطور الصادرات الجزائرية من المواد الغذائية، المواد الخام والمنتجات النصف مصنعة 2000-2022	47

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

رقم الملحق	العنوان
الملحق رقم 01	فاتورة التوطين
الملحق رقم 02	شهادة الصحة النباتية
الملحق رقم 03	شهادة المعالجة
الملحق رقم 04	شهادة المنشأ
الملحق رقم 05	شهادة الديوانة
الملحق رقم 06	تثبت صعود الحاوية في الباخرة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	I
الإهداء	II
قائمةالجداولوالأشكال	IV
فهرس الملاحق	VI
فهرس المحتويات	VIII
مقدمة عامة	أ – ج
الفصل الأول: الجمارك الجزائرية والصادرات خارج قطاع المحروقات	
مقدمة الفصل الأول	5
المبحث الأول: لمحة عامة عن إدارة الجمارك الجزائرية	6
المطلب الأول: مفهوم ونشأة إدارة الجمارك الجزائرية	6
المطلب الثاني: مهام إدارة الجمارك	11
المطلب الثالث: وسائل إدارة الجمارك ومجال نشاطها	13
المطلب الرابع: الأنظمة الجمركية وخصائصها	16
المبحث الثاني: لمحة عامة عن عملية التصدير خارج قطاع المحروقات	18
المطلب الأول: مفهوم وأنواع التصدير	18
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التصدير	20
المطلب الثالث: خصائص وصعوبات التصدير خارج قطاع المحروقات	22
المطلب الرابع: التسهيلات الجمركية خارج قطاع المحروقات	24
المبحث الثالث: انعكاسات الإجراءات الجمركية على تسهيل عملية التصدير خارج قطاع المحروقات	25
المطلب الأول: الإصلاحات الجمركية وتحفيز التصدير خارج قطاع المحروقات	25

المطلب الثاني: التسيير الجمركي لعمليات التصدير والاستيراد	25
المطلب الثالث: سيرورة عملية التصدير و الوثائق اللازمة	26
المطلب الرابع: المؤسسات الخاصة لترقية الصادرات	30
خلاصة الفصل الأول	39
الفصل الثاني: دراسة حالة	
مقدمة الفصل الثاني	41
المبحث الأول: صادرات الجزائر من المحروقات وخارجها	42
المطلب الأول: تطور صادرات المحروقات وخارجها	42
المطلب الثاني: تطور الصادرات السلعية وأهم شركاء الصادرات الجزائرية	45
المطلب الثالث: تطور الحصيلة الجمركية من 2000-2020	50
المطلب الرابع: التعريفة الجمركية للصادرات من 2000-2020	51
المبحث الثاني: دراسة حالة المجمع الصناعي الغذائي الحبيب ذهب شركة التوضيب وتعليب التمور والخضروات	53
المطلب الأول:نبذة عن المؤسسة ذهب للتمور – الطريفاوي – الوادي	53
المطلب الثاني: نبذة الأصناف عن كيفية التصدير	54
خلاصة الفصل الثاني	57
الخاتمة العامة	59
قائمة المراجع	63
الملخص	–
الملاحق	–

مقـدمة عـامة

مقدمة عامة:

1. توطئة

تعيش البيئة الاقتصادية تطورات عديدة مع تطور مفهوم العولمة ، و مع وجود أزمات مالية مست العالم بأكمله ، و نجد أن التجارة الخارجية العصب المحرك لاقتصاد أي دولة في ظل تطور المبادلات التجارية و في ظل وجود تكتلات اقتصادية مختلفة الأشكال ، من الدخول في اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف إلى الانضمام في منظمات مختلفة التوجهات تمس الجوانب الاقتصادية ، فالتجارة الخارجية تساهم بشكل كبير في تنشيط حركة الاستيراد و التصدير لاسيما على الصعيد الدولي ، و تلعب الجمارك العنصر المسير و المنظم و المراقب لتلك التبادلات الخارجية من و إلى الخارج .

فقطاع الجمارك قطاع حساس يحافظ على امن و استقرار أي دولة ، ضمن اختصاصاته المحددة في نطاقه الجمركي المخول له حرية العمل و التصرف ، فهو قطاع يحمي الدولة بأكملها يحمي إقليمها بمؤسساتها و بأفرادها ، لأجل ذلك تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى تطوير هذا القطاع حتى يتماشى مع التطورات الاقتصادية المتسارعة ، لاسيما حركة تصدير المنتجات خارج قطاع المحروقات التي أصبحت خيارا استراتيجيا اتجهت له دولتنا في الآونة الأخيرة، وسنت له العديد من القوانين والتشريعات خاصة بعد تذبذب حركة أسعار سوق النفط العالمي و أصبحت ضرورة النهوض بقطاعات أخرى كقطاع التصدير خارج المحروقات بما تضمن لشعبها الرفاهية الاقتصادية .

2. إشكالية البحث:

لأجل ذلك يمكننا طرح الإشكالية التالية:

- ✓ "ما هو دور الجمارك في تسهيل عملية التصدير خارج قطاع المحروقات"؟

من خلال هذه الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات التالية :

- هل وضعت الجزائر مؤسسات اقتصادية بالتعاون مع إدارة الجمارك لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات
- ما هي الإجراءات الجمركية عن عمليات التصدير خارج قطاع المحروقات؟

- ما هي التسهيلات التي يمكن أن تقدمها إدارة الجمارك للنهوض بقطاع التصدير خارج قطاع المحروقات؟

3. فرضيات الدراسة:

لأجل الإجابة على الإشكالية المطروحة فإن يمكننا صياغة الفرضيات التالية

- وضعت الجزائر صناديق مختلفة لتنمية و النهوض بالصادرات خارج قطاع المحروقات خاصة بعد الأزمة المالية و تذبذب أسعار النفط
- قامت الجزائر بإجراءات جمركية خاصة بدعم التصدير تمكنها من الدخول في اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف .
- اعتمدت الجزائر إجراءات و تسهيلات مختلفة لتسهيل عملية التصدير من ضمنها تسهيلات جمركية من خلال بعض الإعفاءات من الرسوم الجمركية .

4. أهداف الدراسة:

- التعرف على مديرية الجمارك الجزائرية وعلى كل أقسامها .
- التعرف على قطاع الصادرات خارج قطاع المحروقات .
- التعرف على دور الجمارك في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

5. أهمية البحث:

يمكننا إدراج أهمية البحث في الآتي:

- توضيح مكانة إدارة الجمارك في تسيير قطاع التجارة الخارجية
- التعرف على حملة الإجراءات الجمركية الداعمة لقطاع التصدير
- توضيح الصعوبات التي تعرض مؤسسات التصدير خارج قطاع المحروقات

6. الإطار الزماني والمكاني :

- **الإطار الزماني:** يتناول موضوع الدراسة تحليل دور الجمارك في عملية تسهيل التصدير في الجزائر خلال فترة 2000-2019 .
- **الإطار المكاني:** و كانت دراستنا بالاعتماد على مجمع الصناعة الغذائية لحبيب ذهب شركة التوضيب التمور و السميد و المواد الغذائية بولاية الوادي .

7. منهج البحث:

للإجابة عن إشكالية البحث و التحقق من صحة الفرضيات اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالجمارك , و كذا عرض مختلف الأنظمة الجمركية التي قامت بها الإدارة الجمركية , و أيضا من أجل تحليل مختلف الجداول التي تبرز عمل الجمارك و تسهيل عملية التصدير .

8. صعوبات الدراسة

في واقعنا الحالي لا تخلو أي دراسة مهما كان نوعها من صعوبات و هذا بالفعل ما واجهنا حيث اعترضنا صعوبات منها

1- عدم تمكننا من إحصائيات خاصة بسنتي 2020 2021 عن الصادرات .

2- قلة المعمليات حول مؤسسة ذهب بالطريفاوي.

9. هيكل الدراسة:

لمعالجة هذا البحث قسمنا دراستنا إلى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي حيث تناولنا في:

الفصل الأول :بعنوان أساسيات حول الجمارك عمليات التصدير خارج قطاع المحروقات ,حيث تناولنا في المبحث الأول لمحة عامة عن إدارة الجمارك مفهومها و نشأتها ,مهامها و مجال نشاطها .

-أما المبحث الثاني تناولنا عملية التصدير ,بمفهومها وأهميتها وأهدافها .

-و في المبحث الثالث درسنا الإجراءات الجمركية عند عملية التصدير,والوثائق اللازمة أثناء عملية التصدير.والصعوبات التي تواجه تطبيق سياسة تشجيع الصادرات

أما الفصل الثاني :دراسة حالة مؤسسة تصدير التمور ذهب بالطريفاوي تناولنا في المبحث الأول :صادرات الجزائر من المحروقات و خارجها, أهم شركات الصادرات الجزائرية .

أما المبحث الثاني فقمنا فيه بدراسة حالة مؤسسة ذهب للتمور ,و التسهيلات الجمركية في مؤسسة التمور .

الفصل الأول

الجمارك الجزائرية و الصادرات خارج قطاع المحروقات

مقدمة الفصل :

كل دولة في العالم تقيم علاقات تبادل تجارية مع دول العالم ، هذا ما يؤدي إلى تحرير التجارة الخارجية التي شرعت فيها العديد من الدول لاسيما الدول العربية وما ترتب في زيادة حجم التجارة، وكذا تزايد المنافسة في صناعات كثيرة على المستوى العالمي، فهذا أدى ظهور مهام جديدة للإدارة الجمركية ، كل هذا كي يتماشى مع جميع التغيرات ومتطلبات كل هذه الإجراءات سوف نتطرق لها في هذا الفصل تحت ثلاث مباحث:

المبحث الأول: لمحة عن إدارة الجمارك

المبحث الثاني: لمحة عامة عن عملية التصدير خارج قطاع المحروقات

المبحث الثالث: الإجراءات الجمركية عند عملية التصدير

المبحث الأول: لمحة عامة عن إدارة الجمارك الجزائرية

تلعب الجمارك دورا مهما في الحياة الاقتصادية و في تسيير حركة التصدير و الاستيراد ، لاسيما في الفترة الأخيرة أين زادت المبادلات التجارية و زادت الحاجة إلى ضرورة وضع قوانين و تشريعات في مجالات متعددة تتوافق مع هذا التطور و الإدارة الجمركية من بينها ، و لأجل ذلك قمنا بدراسة إدارة الجمارك الجزائرية وفق المطالب الثلاث التالية :

المطلب الأول: مفهوم إدارة الجمارك الجزائرية

الفرع الأول: تعريف ونشأة إدارة الجمارك الجزائرية

أولا: تعريف إدارة الجمارك الجزائرية

تعرف الجمارك بأنها "الإدارة التي أوكلها مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية بشأن تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العمومية واستيفاء الشروط والقيود الإستيرادية المقرر عليها، حماية للنظم الاقتصادية لكل دولة، وأن أي خرق لهذه التشريعات أو الإخلال بها يمثل إخلال بالنظام الاقتصادي الذي تحميه التشريعات الاقتصادية، وليست الجمارك من مبتكرات هذه العصور القريبة، بل هي ترتبط نشأتها بنشأة التجمعات البشرية المنظمة، سواء في شكل دول كما نراها اليوم، أو في شكل من التجمعات القديمة".[1]

إدارة الجمارك تعتبر إدارة مسؤولة عن مراقبة السلع والخدمات ورؤوس الأموال المارة عبر الحدود وعن قبض الضرائب والرسوم المفروضة حسب تعريفة معينة.[2]

---

[1] زايد مراد، **دور الجمارك في اقتصاد السوق حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة يوسف بن خده الجزائر، 2006/2005، ص251.

[2] بشير علية، **القاموس الاقتصادي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص142.

"حسب مسرد المصطلحات الجمركية الصادر عن منظمة الجمارك العالمية يعني مصطلح الجمارك الجهة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ وإدارة القانون الجمركي وتحصيل الرسوم والضرائب كما تتولى أيضا مسؤولية تطبيق الأنظمة واللوائح الأخرى المتعلقة بتصدير واستيراد أو نقل أو تخزين السلع".[1]

فهي أيضا " تلك الهيئة الموكل إليها حماية الاقتصاد الوطني ، و مكافحة كل أشكال و آليات التهريب بالتصدي لها ، و معنى ذلك هو وجود هيئة رقابة مكلفة بتلقي الحقوق على البضائع التي تمر عبر الحدود و المطارات و الموانئ و كذا مراكز الحدود لتفتيش الأشخاص بالإضافة إلى تحصيل الحقوق و الرسوم الجمركية " [2] .

من خلال ما سبق نستنتج أن الجمارك هي مؤسسة يسهر أعضائها على حماية و ضبط الاقتصاد الوطني بصفة عامة و ضبط التجارة الخارجية بصفة خاصة، و مراقبة حركة دخول وخروج السلع و الخدمات و رؤوس الأموال من و إلى الخارج ، هل يتوافق مع القوانين و التشريعات والنصوص المعمول بها أم لا .

ثانيا: نشأة إدارة الجمارك الجزائرية

شهدت إدارة الجمارك الجزائرية منذ نشأتها بعد الاستقلال مباشرة تغيرات عدة التي يمكن تقسيمها إلى عدة مراحل وهي[3]:

[1] حليس عبد القادر، **تطور أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2017، ص2.

[2] الحاج بشاوي ، **دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني (دراسة حالة مديرية الجمارك لولاية مستغانم)** ، مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص تجارة و لوجستيك أورومتوسطي ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، جامعة مستغانم ، 2016/2015 ، ص 6 .

[3] بطاطاش ثيزيري، **عصرنة الجمارك ودورها في ترقية التجارة الخارجية (دراسة حالة جمارك الجزائر 1990–2019)**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة ، 2019/2018، ص 25-26.

- **المرحلة الأولى: من 1962–1969 م**

أنشأت مصلحة بوزارة المالية تسمى بمصلحة الجمارك عقب الاستقلال بموجب مرسوم رئاسي في أفريل 1963 م،فشكلت مصلحة التحويلات الخارجية والجمارك، وفي 15ماي 1963 م صدر قرار وزاري حدد مهام المديرية التي قسمت إلى مديريتين فرعيتين (المديرية الفرعية للجمارك و المديرية الفرعية للتحويلات الخارجية) ، فقد تم تطبيق أول تعريفة جمركية جزائرية في أكتوبر 1963 التي شجعت استيراد الثروة الصناعية التي خضعت لتعريفة مقدرة بـ 10% بينما المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي فهي تتراوح ما بين 15و 20% وما يمكن ملاحظته في هذا الشأن أن السلطات الجزائرية قد توجهت إلى تشجيع الواردات من السلع التجهيزية بفرضها رسوما منخفضة من جهة، ومن جهة أخرى فرضت على باقي السلع نسبت رسوم مرتفعة بغرض حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية والحد من استيراد السلع الغير ضرورية لعملية التنمية، أما في أفريل 1964 كان تأسيس مراقبة المبادلة، هذه المراقبة كانت مرنة لأن لم يكن في تلك الفترة منع نقل رؤوس الأموال إلى الخارج تمثلت هذه الرقابة في إنشاء تجمعات مهنية للشراء، تضم المستوردين الخواص في شكل مؤسسات أغلب رأس مالها للقطاع العام الذي يعمل من خلالها على تغطية حاجيات معينة، بالنظر إلى المجهودات المبذولة من أجل إنجاح مخطط التنمية والعمليات من الضروري إحداث بعض التغييرات على هذه المنشأة التي تعد مفتاح التنظيم الاقتصادي. وهذا ما حدث في 01 سبتمبر 1964 بموجب مرسوم رقم ،64-279 حيث أصبحت المديرية الفرعية للجمارك مديرية وطنية محدودة الحرية في ممارسة أدوارها. أما بالنسبة لسنة 1968تمت مراجعة نظام التعريفية وتعديله باعتماد تعريفات جديدة من أجل توجه الواردات لخدمة إستراتيجية التنمية الوطنية.[1]

[1]. بوترعة محمد يزيد، وآخرون، **دور الجمارك الجزائرية في تسهيل عمليات التصدير**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2017-2018، ص 10.

- **المرحلة الثانية: من 1970-1979**

تميزت هذه الفترة بالتأميم و الاحتكار و بتنشيط التجارة الخارجية و الأعمال الاقتصادية و تطبيق مخططات التنمية الاقتصادية المحلية لتسيير عملية الاحتكار ، كل هذا أدى إلى إعادة هيكلة التعريفة الجمركية تماشيا مع المعطيات الجديدة لمراقبة التجارة الخارجية التي تتطلب بموجبة ثلاث أنظمة :

- إتباع نظام الحصص (واردات كمية) .

- نظام خاص بالموارد الحرة.

- نظام خاص بالتراخيص الشاملة للاستيراد سنة 1973 يعمل على تنظيم ومراقبة المنتجات المستوردة ، بالرغم من ذلك سجل معدل الاستيراد ارتفاعا مذهلا سنة 1969 م إذ قدرت بـ 25% بينما سجل سنة 1977 م ما يعادل 31.5% الشيء الذي دفع الدولة إلى إصدار قانون 78-02 المؤرخ في 11فيفري 1978 والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية ومنع كل ممارسة حرة من طرف القطاع الخاص، وافق ذلك صدور قانون الجمارك لسنة 1979.[1]

- **المرحلة الثالثة: 1980-1988**

منذ صدور قانون الجمارك سنة 1979 الذي ساعد إدارة الجمارك على تحقيق أهدافها المسطرة وعلى تشجيع المبادرات والأهداف المرجو تحقيقها [2] ، بقيت إدارة الجمارك تسير على هذا النمط من التركيب الإداري

[1] la douane au service de l'économie C.N.I.D, 1996, p10.

[2] بطاطاش ثيزيري ، مرجع سابق ، ص27 .

وبمهام محدودة إلى غاية 1982م، ونظرا لتطور اقتصاد البلاد والتدخلات المنتظرة وكذلك تطبيق اللامركزية في الإدارة أدت الحاجة إلى ظهور تركيبة حديثة جدا[1] .

- **المرحلة الرابعة: ما بعد 1988 إلى يومنا هذا**

شهد قطاع الجمارك ملكية تنظيمية جديدة التي من خلالها يحاول مسايرة المعطيات الدولية والمحلية الجديدة، فجاء المرسوم التنفيذي رقم 90- 324بتاريخ 20أكتوبر1990 والمتضمن تنظيم المصالح المركزية للمديرية العامة للجـــمارك والذي من خلاله قسمت الإدارة المركزية إلى أربعة مديريات مركزية (مديرية الأنظمـة الجمركية الاقتصادية ، مديرية المنازعات ومكافحة التهريب ، مديرية التشريع والإحصـائيات والإعلام الآلي ، مديرية الموظفين والوسائل).

تم تزويد المدير العام إضافة إلى ذلك بمدراء دراسات ورؤساء المراكز الوطنية، ويتم تنظيم المصالح الخارجية لإدارة الجمارك بمقتضى المرسـوم التنفيذي رقم 91- 76 المؤرخ في 16مارس 1991 إلى 10 مديريات جهوية و36مفتشيه أقسام ، عرضت الإدارة العامة للجمارك تنظيم جديد سنة 1993 وذلك بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 93- 329 المؤرخ في 27ديسمبر1993، حيث بموجبه ظهرت مديريات جديدة نتيجة للتطورات الاقتصادية التي شهدتها البلاد في تلك الفترة.[2]

[1] الطاهر بني، **التنظيم الجمركي وأثره على التجارة الخارجية**، مذكرة ليسانس في العلوم التجارية، فرع إدارة الأعمال، 2003/2002، ص3/2.
[2] ar.wikipedia.Org. 22/05/2022. H09:51

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك

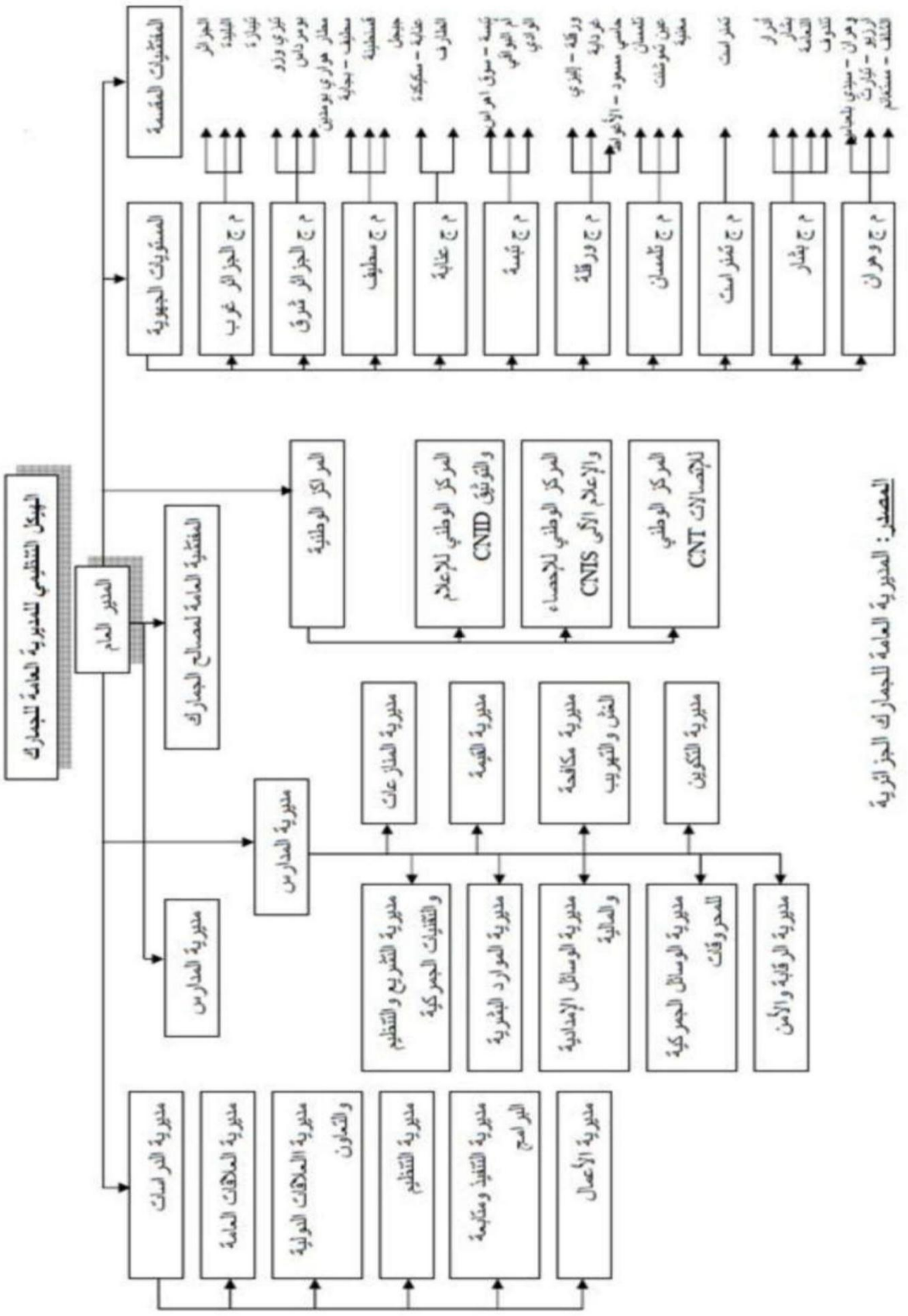

المطلب الثاني: مهام إدارة الجمارك

تعددت مهام إدارة الجمارك إلى مهام كلاسيكية متمثلة في المهام الجبائية و المهام الاقتصادية ومهام حديثة التي نلخصها في الآتي [1]:

أولا: المهام الكلاسيكية :

- **المهام الجبائية :** تتمثل المهام الجبائية فيما يلي [2]:

- تحصيل الحقوق والرسوم التي تخضع لها البضائع عند استيرادها
- تحصيل الإتاوات الجمركية الخاصة .
- تحصيل الحقوق و الأتعاب الداخلية التي تطبق على الموارد المستوردة .
- متابعة و مراقبة الامتيازات الجبائية سواء الخاصة بالأتعاب الداخلية على الموارد المستوردة ، أو الخاصة بقوانين المالية أو القوانين الخاصة . والتماشي مع كل تغيير أو تجديد فيما يخص معدلات هذه الحقوق والرسوم، وذلك بالرجوع إلى النصوص التشريعية التي تملكها إدارة الجمارك كالتعريفة الجمركية.[3]
- متابعة إنتاج المحروقات و تسويقها و مراقبة إنتاجها .
- الحرص على تطبيق القانون الجمركي .
- الحرص على تطبيق القانون الخاص بالصرف عند المرور عبر الحدود .
- تحصيل الغرامات الجمركية المتعلقة بالمخالفات الجمركية .

[1] برياح كنزة ، بطيوي محمد الأمين ، **واقع وآفاق سياسة التصدير (دراسة حالة بمديرية الجمارك لولاية مستغانم)** ، مذكرة ماستر في العلوم التجارية ، تخصص مالية و تجارة خارجية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، 2020/2019 ، ص 68-70 .

[2] https: //douane.gov.dz/spip.php?article173 .09h30 . 20/05/2022 .

[3] غاستي حليمة، **دور الجمارك في ترقية التجارة الخارجية**، مذكرة ماستر في العلوم القانونية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم ، 2016/2015، ص 33-34.

- **المهام الاقتصادية :**

تتمثل المهام الاقتصادية فيما يلي [1]:

- تطبيق التشريع و التنظيم المسيرين لتنقل البضائع عبر الحدود بالتعاون مع المؤسسات المعنية .
- تشجيع مبدأ المنافسة النزيهة من خلال منع التصرفات غير النزيهة و الغش و البحث عنها و قمعها .
- تشجيع الاستثمارات الوطنية و الأجنبية من خلال التسهيلات الجمركية و الإجراءات الجمركية الموضوعة لهذا الغرض .
- المشاركة في تطوير الاستثمار خارج قطاع المحروقات .
- المشاركة في وضع و تنفيذ إجراءات حماية المنتوج الوطني و تشجيعه .
- مساعدة الشركات الاقتصادية و مرافقتها .
- إعداد الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية .
- مراقبة صحة مصدر البضائع .
- تنفيذ إجراءات الحظر المطبقة على الاستيراد و التصدير .
- تطبيق إجراءات حفظ المنتوج الوطني و حمايته من المنافسة غير النزيهة للمنتجات الأجنبية المستوردة .

ثانيا: مهام أخرى

توازيا للمهام الجبائية والاقتصادية التي تقوم بها إدارة الجمارك هناك مهام أخرى تقوم بها متمثلة في الآتي [2]:

-مراقبة احترام القوانين التي تحكم وتنظم العلاقات المالية مع الخارج

-تعمل من أجل الحفاظ على أمن وصحة المواطن بمراقبة الأشخاص والبضائع

[1] Idem ; douane.gov.dz/spip.php?article172 .09h50 . 20/05/2022 .

[2] محمد بودهان، **قضاء المحكمة العليا في المادة الجمركية**، الملكية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1998، ص26 .

-محاربة الغش والتهرب الضريبي وكذا محاربة المتاجرة في المخدرات ومعاقبة مرتكبيها قضائيا

-توفتَ الحماية الصحية للثروة الحيوانية والنباتية، وكذا حماية صحة المواطن عن طريق مراقبة صلاحية السلع الاستهلاكية

-حماية حرية الملكية الثقافية والفنية وكذلك الملكية الصناعية مثلا: استيراد الأسماء الخاطئة للبضائع

-منع إدخال كتب ومخطوطات تمس الأخلاق، إضافة إلى منع إدخال الأسلحة بدون ترخيص والتي تمثل خطر على الأمن الداخلي للبلاد

-حماية المحيط عن طريق منع استيراد السلع السامة والخطيرة على البيئة.

المطلب الثالث: وسائل إدارة الجمارك ونشاطها

تتمثل وسائل إدارة الجمارك ومجال نشاطها في ما يلي:

الفرع الأول: وسائل إدارة الجمارك

قصد قيام إدارة الجمارك بمهامها على أحسن وجه ، تستعمل العديد من الوسائل كفيلة بتحقيق الأهداف المنتظرة ، حيث تنقسم هذه الوسائل إلى قسمين الوسائل القانونية والوسائل المادية والبشرية وهي كالآتي:

أولا : الوسائل القانونية

إن هذه الوسائل تعتبر من أهم الوسائل الجمركية لأنها تحدد مهام الجمارك والمتمثلة في:

1- **قانون الجمارك:** يعتبر أول وسيلة تتبعها وتعتمد عليها إدارة الجمارك لأنه عبارة عن مرشد جمركي ويحمي موظفي مصلحة الجمارك على أداء وظيفتهم، ويعتبر ويتم تطبيق هذه القانون عبر التراب الوطني.[1]

2- **قانون المالية:** وثيقة تتضمن النفقات الإجمالية للدولة إضافة للضرائب والرسوم المباشرة والغير مباشرة والمداخل المختلفة خلال السنة، لصالح الدولة طبقا للقوانين والنصوص التنظيمية الجاري العمل بها،

[1] قانون الجمارك لسنة 2000، المادة 3، ص2.

وقانون المالية يصدر مرة كل بداية السنة وعلى إدارة الجمارك أن تتبع كل ما جاء من تغيرات في قانون المالية.[1]

3- **القانون الدولي**: هو عبارة عن مجموعة من القوانين الدولية يجب أن تعرضها إدارة الجمارك، وهو خاص بقوانين مجلس التعاون الجمركي (CDD) والمنظمة التعريفية الجمركية وكذلك السوق الأوروبية المشتركة (CEE) وكل المنظمات الدولية التي تربطها علاقات مع الجزائر.[2]

ثانيا: الوسائل البشرية والمالية

- **الوسائل البشرية**

تتمثل في العنصر البشري بين إطارات أعوان الجمارك وهم أعوان الدولة إذ أن تنظيم الإيرادات في مصالح الجمارك تختلف باختلاف المهام الموكلة إليهم ابتدأ من المدير العام الى غاية عون المراقبة، وقد لجأت إدارة الجمارك بإنشاء مراكز لتكوين الإطارات والأعوان قبل الانضمام لميدان ممارسة أعمالهم.

1- **القطب الإداري**: تابع للموظفين العموميين لمباشرة اقتصادهم في الإعلام الآلي والإحصائيات التكوين، المنازعات، المحاسبة.

2- **القطب التقني**: يجب على أعوان الجمارك بمختلف رتبهم أن يؤدوه أمام المحكمة التي توجد بدائرة اختصاصها المقر الذي عينوه فيه اليمين، ويسجل لدى كاتبة ضبط المحكمة مع الإعفاء من المصارف، وتعطى وثيقة أداء هذا اليمين من الحقوق الطابع والتسجيل وتدوين مجانا في بطاقات التعويض.[3]

- **الوسائل المادية**

هي كل الوسائل التي تستعملها مصالح الجمارك من كتب وتجهيزات خاصة في عصرنا هذا ومع ظهور الإعلام الآلي وتطوره والانفتاح على العالم، سارعت إدارة الجمارك بتدعيم مصلحتها بنظام المعلومات في جميع مراكزها والتي عرفتها.[1]

---

[1] قانون الجمارك لسنة 2000، المادة 3، ص2 .

[2] قانون الجمارك لسنة 2000، المادة 3، ص2.

[3] جميات سارة، **دور إدارة الجمارك في تحسين قطاع الصادرات خارج قطاع المحروقات**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018، ص17.

الفرع الثاني: مجال نشاط إدارة الجمارك

تمارس إدارة الجمارك عملها في سائر الإقليم الجمركي وفق الشروط المحددة في هذا القانون، وتقوم بتحديد منطقة خاصة للمراقبة على طول الحدود البحرية والبرية، وتشكل هذه المنطقة النطاق الجمركي، ويمثل هذا الأخير كامل التراب الوطني أين تقوم إدارة الجمارك بممارسة النشاطات المحددة والمختلفة والتي نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

- تهيئة مراكز الحدود
- زيادة العمل والنفقات
- مكافحة المخدرات والإدمان عليها
- مكافحة الغش والتهريب
- تنظيم الملتقيات والأيام الإعلامية ودراستها باعتبارها أهم أجهزة حساسة لأي دولة، سواء على المستوى المحلي أو خارج الحدود الوطنية الذي يهدف أساسا إلى
- تشجيع التعاون الجمركي.[2]
- تنظيم المعارض وإبرام الاتفاقيات وعليه اتساع الإقليم الجمركي، فقد استلزم الأمر تشكيلة واسعة وقد حددتها المادة 29 من قانون الجمارك في إطار ما يعرف بالنطاق الجمركي الذي يشمل:

أولا: المنطقة البحرية

تمتد على الحدود البحرية من الساحل إلى خط مرسوم على بعد 12كلم، كما تمتد على الحدود البرية من حد الإقليم الجمركي إلى خط مرسوم على بعد 12كلم، وتسهيلا لقمع الغش يمكن عند الضرورة تحديد عمق المنطقة البرية من 12كلم إلى غاية 92كلم، غير انه يمكن تحديد هذه المسافة في ولايات تندوف، إدرار،تمنراست إلى غاية 122كلم.

وتحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بقرار وزاري مشتركين وزراء مكلفين للمالية والدفاع الوطني وسلطات عدة، منها الحراسة والمراقبة والتقنين.[1]

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 61، الصادر في أوت 1998.

[2] قانون الجمارك وملحقاته، المؤرخ في 16/02/2017، المادة، 28، ص 19.

المطلب الرابع: الأنظمة الجمركية وخصائصها

الفرع الأول: الأنظمة الجمركية

يعرف كلود.ج، بارو هنري تريمو " الأنظمة الجمركية الاقتصادية في كتابهما "الحقوق الجمركية، Droit" Douanierبأنها أنظمة موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية (الاستيراد والتصدير) عن طريق استعمال آليات (ميكانيزمات) تتعزى حسب النشاط المعني(وفق أو إعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، منح مسبق للمزايا الجبائية والمالية المتعلقة بالتصدير...الخ). ولا تمكن معرفة دورها النهائي إلا إذا كانت البضاعة تتوافر على بعض الالتزامات تتغير حسب الأنظمة،كذلك تمثل هذه لإعفاءات الجمركية تتخذ عادة إحدى الأشكال الثلاثة:

1- إعفاء من إجراءات الرقابة التجارية الخارجية والصرف، تطبيق لما تنص عليه تشريعات التجارة الخارجية،أو النصوص المتعلقة بالعلاقات الدالية مع الخارج أو أحكام قانون الجمارك
2- إعفاء كلي أو جزئي من بعض الضرائب والرسوم الجمركية على اختلال أنواعها طبقا للأحكام الواردة في قانون الجمارك الجزائري أو قوانين المالية الجاري بها العمل أو أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تلتزم بها الجزائر.
3- إعفاء من الضمان الجمركي بناءا على الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية،أو بناءا على النصوص التشريعية الجزائرية.[2]

[1] شنية سمير، **دور السياسة الجمركية في ترشيد الواردات**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد خضير بسكرة، 2019-2020، ص104 .

[2] بوترعة محمد يزيد، وآخرون، **دور الجمارك الجزائرية في تسهيل عمليات التصدير**، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية،تخصص: مالية وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي 2017-2018، ص 19.

الفرع الثاني: الخصائص العامة للأنظمة الجمركية

تشترك الأنظمة الجمركية الاقتصادية رغم تنوعها واختلافها في مجموعة من الخصائص الأساسية وهي:

- **وضع تصريح مفصل** :يعنى بالتصريح المفصل الوثيقة المحررة وفقا للإشكال المنصوص عليها في هذا القانون، والتي يبين المصرح بواسطتها النظام الجمركي الواجب تحديده للبضائع، ويقدم العناصر المطلوبة لتطبيق الحقوق والرسوم، ولمقتضيات المراقبة الجمركية.
- -**الخروج عن الإقليم** :من الصور القانونية أن السلع المستوردة والتي هي تحت نظام جمركي اقتصادي تفترض أنها لا تزال تقيم خارج الإقليم الجمركي الوطني، ونتيجة لذلك فان هذه السلع ليست خاضعة لدفع الرسوم والحقوق وكذا إجراءات المحظورات ذات الطابع الاقتصادي، كما تصرح على الإجراءات الخاصة للتجارة الخارجية
- **تعليق الحقوق والرسوم** :وهذا الإجراء خاضع لجميع الأنظمة الجمركية الاقتصادية للسلع المستوردة والتي بدورها تكون عليها رقابة جمركية لمدة زمنية معينة بغية إعطاء وجهة نهائية لها، أما التصدير أو الاستعمال داخل الوطن على حالتها أو يطرأ عليها تحويل أو تكملة اليد العاملة، وهذا يسري برفع الحقوق والرسوم الجمركية، وهذا الحافز يمنح للمؤسسة توفير مدخلاتها من اجل استعمالها لا غ ارض تجارية أخرى لترقية صادراتها من اجل تخفيف العبء المالي على خزينتها.
- **الكفالة** :إن تعليق الحقوق والرسوم على السلع المستوردة إلى داخل التراب الوطني يجب أن يحتوي على ضمان للجمارك، في حالة ما إذا كانت المؤسسة لم تحترم القواعد الخاصة بالأنظمة الجمركية الاقتصادية، كعدم احترام المدة الزمنية المحددة ببقاء البضاعة تحت النظام الجمركي، وهذه الكفالة محددة ومعينة حسب التشريع الجمركية الدولي بنسبة % 10حصيلة الحقوق والرسوم.[1]

[1] شريف هناء، **دور الأنظمة الجمركية في تحرير التجارة الخارجية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد خضير بسكرة، 2019-2020، ص 22.

المبحث الثاني:لمحة عامة عن عملية التصدير خارج قطاع المحروقات

المطلب الأول: مفهوم وأنواع التصدير

الفرع الأول: مفهوم التصدير

لعملية التصدير أهمية وأهداف كثيرة فهي تقوم بربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ، لأجل ذلك هناك العديد من التعاريف للتصدير نذكر منها :

- فالتصدير "هو إستراتيجية محدودة تضمن انتقال السلع والخدمات من مكان إلى آخر، أو من سوق داخلية إلى أخرى خارجية، فالتصدير إلى السوق الخارجية عبارة عن إستراتيجية تستخدم من قبل العديد من المشروعات لتصدير منتجاتها إلى أقطار لا يكون الإنتاج المحلي فيها كافيا لسد الطلب على السلع والخدمات في السوق ".[1]
- كما يعرف أيضا: " هو بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها، أو يعتبر أخذ من أحد الأسواق التي تمثل السلعة فائضا من إنتاجها إلى سوق آخر تمثل نفس السعلة جزء من احتاجتها.[2]
- يعرف التصدير بأنه: " عملية بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج ".[3]
- ويعرف أيضا: " بأنه الفكرة الدولية وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية و خدماتية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى يفرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيم مضافة وتوسع ونمو وانتشار فرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها ".[4]
- يعرف على أنه " أسلوب أكثر انتشارا من التجارة العالمية، ويعتبر أسلوب مرن وسهل الاستخدام والتصدير لا يحتاج إلى استثمارات مالية كبيرة وبأقل ما يمكن من الموارد البشرية ".[5]

---

[1] أبي سعيد الديوهجي، محمد العجارمة، **التسويق الدولي**، الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص 136.

[2] مصطفى محمود فؤاد، **التصدير والاستيراد**، دار النهضة العربية للطبع والنشر، الطبعة الثالثة، مصر، 1943، ص 235.

[3] عادل عبد المهدي، **التصدير والاستيراد**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص141.

[4] فريد النجار، **التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية**، دار الجامعية، مصر، 2008، ص 15,

[5] جعفر عبد الله موسى إدريس، **الإدارة الإستراتيجية**، دار ناشرون، الطبعة الأولى، 2013، ص 226,

الفرع الثاني: أنواع التصدير

يمكن تقسيم أنواع التصدير إلى ثلاثة التصدير بشكل مباشر أو غير مباشر أو التصدير المشترك .

أولا: التصدير المباشر

هو دخول شركة بصورة مباشرة في عمليات التصدير مع تحملها كلف الاستثمار والمخاطرة ومفترضة بأن العوائد المتحققة من وراء دخولها المباشر يغطي كلف الاستثمار فضلا عن رغبتها في عدم إعطاء حصة من عوائدها المتحققة إلى الوسطاء.[1]

وتتم عملية التصدير المباشرة من خلال ما يلي:

- إنشاء إدارة متخصصة للتصدير ويكون مسؤول عنها مدير المبيعات الخارجية (مدير التصدير) ومجموعة من المساعدين له وهدفهم البحث عن أسواق خارجية من خلال تفاوتهم مع إدارة التسويق في المؤسسة.
- وجود فرع لإدارة المبيعات في الأسواق الخارجية وذلك حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق وجود فعلي لها على أرض الأسواق الدولية وللتعرف عن كثب على طبيعة هذه الأسواق وحاجات ورغبات الزبائن فيها تعيين مديرين في الأسواق الخارجية وتكون مهمتهم السفر للأسواق الدولية.
- وكيل أجنبي في السوق الدولية، حيث يقوم بالبيع لصالح المؤسسة نيابة عنها في سوقه الدولية.[2]

ثانيا: التصدير غير المباشر

يتم التصدير الغير مباشر من خلال أن يقوم الوسطاء (وكلاء البيع أو وكلاء التصدير) بشراء المنتج مباشرة من المصنع ومن ثم إعادة بيعها إلى دولة أجنبية وتحت اسم وكيل البائع أو وكيل التصدير، وعليه فإن المصدريين غير المباشرين ليس لديهم اتصال مباشر مع المستهلكين في الأسواق الأجنبية والذي يمكن أن يأخذ الأشكال التالي:

[1] ثامر السيكري، **التسويق** (**أسسه بمفاهيم معاصرة**)، دار اليازوري العلمية للنش والتوزيع، الأردن، الطبعة العربية، 2006، ص 208,

[2] الجبارية كحيلي، **دور إستراتيجية التصدير في تحسين الأداء المؤسسي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، 2014-2015، ص 12.

- **التصدير من خلال الاعتماد على وكلاء:** حيث يقوم الوكيل بالبحث عن المشترين في الأسواق الخارجية مقابل حصوله على عمولة.
- **المنظمات التعاونية:** حيث تقوم هذه المنظمات بالتعاون مع الشركات المنتجة للبحث لها عن أسواق خارجية لمنتجاتها وتكون هذه المنظمات تحت سيطرة ورقابة الشركات المنتجة.[1]

ثالثا: التصدير المشترك أو المنظم

هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين ذوي اهتمام مشترك للتصدير معا، وهو يشكل أسلوبا فريدا في تنظيم النشاط التصديري، حيث تقوم الشركات بالاشتراك في تنظيم معين لتحسين أنشطتها التصديرية.[2]

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التصدير

الفرع الأول: أهمية التصدير

تتمثل أهمية التصدير في النقاط التالية:

- إن التصدير هو المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي الذي يستفاد منه في تمويل عمليات الاستيراد من جهة ، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات من جهة أخرى.
- إن التصدير يعني التواجد المستمر في الأسواق الخارجية والقدرة على المنافسة للحصول على أكبر حصة تسويقية، وهذا التواجد يفرض على الشركات المصدرة مواكبة الشركات المنافسة لها في الأسواق الخارجية من حيث تكنولوجيا الإنتاج ووسائل ترويج أكثر تأثيرا.
- زيادة التدفقات الأجنبية الائتمانية الأجنبية والتي بدورها تؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار.
- يخلق نمو قطاع التصدير روابط مع منتجين السلع والخدمات لبقية الاقتصاد الوطني.
- تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي حسب درجة الانفتاح والاعتماد على التجارة الخارجية في الدول النامية.
- ينظر دائما للتصدير على أنه قاطرة النمو الاقتصادي.[1]

[1] نظام موسى سويدان، شفيق إبراهيم، **التسويق المعاصر**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 363.
[2] الجبارية كحيلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

- التصدير هو المخرج مما تعاني منه الكثير من المؤسسات من فائض في طاقات الإنتاج وفي المخزون نتيجة لمعوقات التسويق المحلي.
- إن تنويع الصادرات فضلا عن كونه هدفا بحد ذاته يزيد من تنوع مصادرة الدخل يدعم الميزان التجارة، ويجلب العملات الأجنبية ويزيد من فرص تشغيل العمالة الوطنية.
- تزداد ضرورة التصدير مع كون المشروعات الوطنية تعتمد الى حد كبير على استيراد الخامات والمواد والمعدات من الخارج، وهذا الاستيراد ينبغي أن يقابله تصير للمنتجات لتعويض آثار التمويل بالعملات القابلة للتحويل.[2]

الفرع الثاني: أهداف التصدير

تتمثل أهداف التصدير فيما يلي:

أولا: الأهداف المرتبطة بالإستراتيجية التجارية :

- تجاوز السوق الوطنية المشبعة .
- توزيع جغرافي للمخاطر.
- التكيف مع المنافسة.
- التواجد في السوق.

ثانيا: الأهداف المرتبطة بالجانب المالي :

- الزيادة في رقم الأعمال .
- دفع هوامش المردودية والإيرادات المالية .
- دفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة .
- تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي .

[1]أحمد عبد الرحمان، **مدخل الى إدارة الأعمال الدولية**، دار المريح للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة 2، 2002، ص 411.

[2]الأشهب عبد الكريم، زيدان وليد، **واقع وتحديات تنمية الصادرات خارج المحروقات**، دراسة حالة الجزائر والسعودية للفترة الممتدة 2015-2011، ص 5.

ثالثا: الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج

- تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة
- استغلال الامتيازات المتوفرة
- خفض الكلفة الإنتاجية
- رفع من جهود البحث والتطوير.[1]

المطلب الثالث : حوافز التصدير خارج قطاع المحروقات

اتبعت الجزائر سياسة لدعم الصادرات على المستوى الداخلي ترمي إلى تصدير المنتجات الوطنية بأسعار تنافسية ، من خلال الإعفاء من الحقوق والرسوم الجمركية في إطار حوافز الأنظمة الجمركية التي يستفيد منها المصدرون والتي تتمثل فيما يلي :

1-مستوى التصدير سواء عمومي أو خاص :

على مستوى الجمارك الذي يمكن المؤسسة من تخزين المنتجات المعدة للتصدير قبل شحنها إلى البلد المصدرة إليه تحت المراقبة الجمركية، أي تكون البضاعة محفوظة على حالها الأصلية، ومع وقت الحقوق والرسوم وتدابير الحضر ذات الطابع الاقتصادي طبقا المادة 144 والمادة 155 من قانون الجمارك. وتستفيد من هذه التدابير جميع السلع الموجهة للتصدير باستثناء البضائع المذكورة في المادتين 116 و130 من قانون الجمارك ومنتجات المحروقات وما يشبهها والمنتجات الخطيرة إلا بترخيص من الوالي المختص إقليميا، طبقا للمادة 2 من المقرر المؤرخ في 22 ديسمبر 2009 الذي يحدد كيفيات تطبيق المادة 141 من قانون الجمارك المتعلقة بالمستودع العمومي.

2-الحوافز المباشرة التي تمس المتعاملين الاقتصاديين في القطاع الصناعي:

[1] الأشهب عبد الكريم، زيدان وليد، **نفس المرجع السابق**، ص 5.

نجد النظام المستودع الصناعي الذي يتم استعمال البضائع الموضوعية تحت هذا النظام وتهيئتها قصد التصدير تحت المراقبة الجمركية.

3-نظام تحسين الصنع الايجابي:

الذي يسمح لمؤسسات التصدير المستقرة بالإقليم الجمركي باستيراد مستلزمات الإنتاج للحصول على المنتجات التعويضية الموجهة لإعادة التصدير بعد أن تجري عليها عملية تصنيع أو تحسين طبقا للمادة 174 من قانون الجمارك.

لقد استفاد الصندوق من عدة تسهيلات جمركية وتقليص مدتها، وتتمثل في المزايا التحفيزية التالية:

- إلغاء رفض التصدير نهائيا إلا على بعض المواد التي يمنع تصديرها قانونيا
- نظام القبول المؤقت الذي يسمح بتصدير مؤقت للعينات أو عرض البضائع في المعارض والتظاهرات الاقتصادية رغبة في التصدير
- يسمح بتصدير المنتجات المعرضة للتلف خصوصا المنتجات الفلاحية قبل توطين العملية التجارية وبخمسة أيام وفقا للمادة 60 و63 من الأمر رقم 07-01 المؤرخ في 3فيفري 2007، ويستفيد المتعاملون الاقتصاديون من الرواق الأخضر الذي يسمح بالرفع المباشر للبضائع بعد إيداع ملف التصريح المفصل وتسجيله لدى الجمارك.[1]

4- **نظام العبور الدولي**: هو النظام الذي يسمح بانتقال البضاعة الأجنبية عبر التراب الوطني سواء عن طريق النقل البري أو الجوي من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي آخر، مع إلغاء الرسوم والحقوق الجمركية عن هذه البضاعة.[2]

[1] الجريدة الرسمية، العدد 18، 25أفريل 2010، ص 38.

[2] المادة 193، من قانون الجمارك.

المطلب الرابع: المؤسسات الخاصة لترقية الصادرات

وضعت الجزائر منذ سنوات عديدة على عاتقها مهمة تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في صلب اهتماماتها، حيث قامت بإنشاء مؤسسات و صناديق تهدف إلى ترقية النهوض بقطاع التصدير و بقطاع التجارة الخارجية .

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية والصندوق الخاص لترقية الصادرات.

1 – الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية:

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 16 جويلية 2004 تضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية تنظيميها وتسييرها، حيث جاء في المادة الأولى، تطبيقا للمادتين 20-19من الأمر 03-04 المؤرخ في جمادي الأولى عام 1424هجري الموافق لـ 17 جويلية 2003 ميلادي, يهدف هذا المرسوم إلى إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وتسييرها.[1]

2 – الصندوق الخاص لترقية الصادرات:

أنشئ هذا الصندوق طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 205-92 المؤرخ في 1996/07/05 و ينص على إنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات، حيث يقوم مختلف الهيئات العمومية والخاصة بالمساهمة في إعانة هذا الصندوق وذلك من خلال تقديمها لعطاءات ومنح مختلفة كما تساهم خزينة الدولة بالإعانة عن طريق الفوائد الناجمة عن الرسوم الخاص الإضافي وذلك بنسبة 10 %ويقدر الإيراد السنوي لهذا الصندوق ما بين 50 إلى 60 مليون دينار.

كما تمنح الدولة إعانات عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة، تقوم بإنتاج ثروات أو تقديم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال

[1] عزيزي أحمد عكاشة، سالم بعد العزيز: الأجهزة والإجراءات المدعمة لتطوير التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة الابتكار والتسويق،جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، مجلد 4، العدد 1، 2017، ص 256.

التصدير ويتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفق الموارد المتوفرة.[1]

وهناك خمسة مجالات إعانة مقررة هي:

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج.
- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.
- تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير.
- تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية[2].

الفرع الثاني: الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير والشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات:

1 – الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير:

تعتبر الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير المنظم التاريخي والرائد في تنظيم الأحداث لعبت دور قيادي في تنظيم المعارض وإنشاء الصالونات المتخصصة تساهم في تطوير المهن المتعلقة بتنظيم الأحداث كما ساهمت أيضا في ترقية الصادرات من خلال تنظيم المشاركة الجزائرية في مختلف المعارض والصالونات المنظمة بالخارج وترافق أيضا إجراءات الدولة في تشجيع الإنتاج الوطني والصادرات خارج المحروقات من خلال ديوان معرض الجزائر الدولي سنة 1964 ثم الديوان الوطني للمعارض سنة 1971 وتحولت في سنة 1990 إلى الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير /شركة ذات أسهم.

تتمثل المهمة الرئيسية لشركة SAFEX في المساهمة في تطوير الأنشطة التجارية والترويج لها وكذلك في تعزيز وإدارة تراثها (البنى التحتية لمركز المعارض) بجميع الوسائل المناسبة.[3]

[1] عزيزي أحمد عكاشة، سالم بعد العزيز، مرجع سابق: ص 255.

[2] موقع وزارة التجارة وترقية الصادرات، https://www.commerce.gov.dz/ar

[3] نبذة عن صافكس، موقع الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير: https://www.safex.dz/

تقوم هذه الشركة بتنشيط التصدير وتشجيعه لدى متعاملي التجارة الخارجية و بمساعدة المتعاملين و الأفراد بتزويدهم بالمعلومات الكافية ، إضافة إلى تنظيم وبرمجة المشاركة الجزائرية في التظاهرات الدولية التي تنظم في الخارج و إلى تمثيل المؤسسات الجزائرية العمومية والخاصة عند الضرورة في إطار الأسواق التي تقام في الخارج.[1]

2 – الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات:

تأسست شركة CAGEX بموجب عقد توثيق بتاريخ 03 ديسمبر 1995، وقد تم اعتمادها بالمرسوم التنفيذ رقم 235 – 96 المؤرخ في 2 جويلية 1996، يتضمن شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عند التصدير و كيفياته، (صادر في 3 جوان.1996)،وذلك طبقا لنص المادة 04 من الأمر رقم 06 – 96 الصادر بتاريخ 10 جانفي 1996 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير.

وتعتبر شركة CAGEX مؤسسة عمومية اقتصادية، وحسب المادة 02 من المرسوم التنفيذ رقم 96 /235 فهي شركة ذات أسهم؛ أي شركة تجارية.[2]

أسست هذه الشركة لتحقيق أهداف كثيرة ومتنوعة من بينها ، تعويض المؤمن على الخسائر الذي تعرض لها جراء عدم تغطية مستحقاته الناتجة عن تسديد ثمن الأملاك أو الخدمات المصدرة، إضافة إلى تأمينه في حالة الانقطاع أو التوقف النهائي لسوق التصدير ، و كذلك التغطية الجزئية للمصاريف اللازمة للبحث عن الزبائن في الخارج.[3]

وتبرز أهمية هذه الشركة بالنهوض وترقية الجانب التصديري للدولة من خلال حماية المصدر من أخطار الدفع المعنية بصفقات التصدير نحو الخارج، والتي تقتضي توفر شروط ائتمانية تحمل نسبة مخاطر اكبر مقارنة بالسوق المحلي، نتيجة صعوبة الحصول علي المعلومات الدقيقة حول المشترين الأجانب وجدارتهم المالية والائتمانية، وكذا حالة عدم اليقين التي تعيشها العلاقات الاقتصادية الدولية ، إضافة إلى توفير شروط أفضل في مجال المنافسة

[1] مصطفى معاشو: أثر استراتيجية التوزيع الدولي على ترقية الصادرات خارج المحروقات، مجلة الميادين الاقتصادية، الجزائر، مجلد 2، العدد 1، 2019، ص 47.

[2] لطيفة رجب، رمضان بطوري: التغطية المؤسسية لأخطار التصدير في الجزائر – دراسة حالة –، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، مجلد 5، العدد 2، 2020، ص 176 – 179.

[3] عزيزي أحمد عكاشة، سالم بعد العزيز: مرجع سابق، ص 254.

مع مثيلاتها من المنتجات في الأسواق الدولية، من خلال تقديم شروط الدفع المسبق للمشتري ، و تنشيط تداول الأوراق التجارية المرتبطة بعمليات التصدير المغطاة بالضمان ، و تعويض الخسائر في حالة حدوث الكوارث يحمي من خطر الإفلاس، وذلك بتحويله إلى شركة التأمين بمقابل دفع أقساط تأمينية للشركة المؤمنة ، تحفيز القطاع المصرفي على توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة لتمويل التجارة الخارجية، دون الحاجة إلى قيام البنوك المركزية بمنح الضمانات اللازمة أو دون الحاجة إلى اشتراط توفر اعتماد مستند معزز كوسيلة مقبولة للدفع.[1]

الفرع الثالث: الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة:

أنشئت غرف التجارة والصناعة أثناء الحقبة الإحتلالية وقد كونت هذه الغرف على مر السنين ذمة معتبرة إذا كانت صاحبة امتياز متعلقة بالمناطق المينائية والمطارات و الفضاءات الاقتصادية ومخازن العبور فقد قامت على سبيل المثال بتوسيع ميناء الجزائر. كما أنها اعتبرت صاحبة أملاك عقارية ومنقولة مثال القصر القنصلي، بورصة الجزائر ومقرات بنوك وشركات التأمين. تيسّر أيضاً الغرفة عمل أجهزة التكوين (التدريب) كالمدارس التجارية وغيرها من المدارس المهنية. لديها أيضاً مساهمات لدى عدة شركات من بينها الخطوط الجوية الفرنسية بالإضافة إلى صلاحياتها في تسيير السجل التجاري ومنح علامات الجودة.

تقلّص دور الغرف في بداية السبعينيات واقتصر على بث المعلومات التجارية والتكوين المهني. تغيّر شكل الغرفة وأخذ طابع مؤسسة عمومية إدارية في مطلع الثمانينات وقد أنشئت في إطار دمج القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني والتي تحتوي على مجلس توجيه وممولّة بشكل كامل من ميزانية الدولة. كانت سنة 1987 نقطة الانتقال من الغرفة الوطنية للتجارة إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري من مهماتها إشراك المؤسسات في النشاطات، اعتماد مبدأ نظام الشركات، تنظيم المتعاملين وفقاً للنشاط المهني.

عام 1996 كان نقطة التحول في هيكلية الغرفة الجزائرية فقد تم تغيير التسمية إلى أن أصبحت "الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة" وقد تم تخصيص البعثات القنصلية الكلاسيكية فاتحة المجال في الانتساب التلقائي إليها، مؤسسة ذات تمثيل هرمي مع تخفيض عدد غرف التجارة والصناعة وتنصيب هيئات جديدة كالجمعية العامة، المجلس واللجان. تمويل هذه الغرفة كان مقرراً ليكون من الموارد الخاصة، الضرائب، الإعانات والاشتراكات.

[1] لطيفة رجب، رمضان بطوري: مرجع سابق، ص 181.

أعدّت الغرفة شروط الاستحقاق في العام 2000 ووسّعت صلاحياتها في مجال التكوين وخاصة ذلك الذي ما بعد التدريج المتخصص. التعديل الأخير كان سنة 2010 وذلك كان على أثر الانتقال التدريجي من 20 إلى 48 غرفة تجارية للصناعة وذلك لتغطية حاجيات وتطلّعات المتعاملين الاقتصاديين ولاسيما السعي على تقريبهم وربطهم بغرفتهم. انتقلت الجمعية العامة للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة سنة 2010 من أكثر من 400 عضو إلى 219 عضو كما انتقل مجلس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة من 55 إلى 19 عضواً.[1]

وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، تأسست الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 3 مارس 1996، و هي تقوم بكل عمل يهدف إلى ترقية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتنميتها وتوسيعها لاسيما في مجال الأسواق الخارجية حيث تتكفل الغرفة ببعض المهام الموضوعة من خلال المادة 105 من نفس المرسوم المتضمن إنشاء الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة والمتمثلة بعضها في:

- تنظم كل التظاهرات الاقتصادية مثل المعارض والمناظرات والملتقيات التي تهدف خاصة إلى ترقية النشاطات الصناعية والتجارية والخدمات وتطويرها ، و تنشر كل وثيقة أو مجلة أو دورية لها علاقة بهدف توزيعها.
- تشارك في مبادرات الهيئات التمثلية التي لها نفس الأهداف ، و تقوم بأعمال التكوين وتحسين المستوي وتجديد المعلومات لصالح المؤسسات التابعة لدوائرها الإقليمية.[2]
- تقديم اقتراحات تساهم في تسهيل عمليات تصدير المنتجات وترقيتها.[3]

المبحث الثالث: انعكاسات الإجراءات الجمركية على تسهيل عملية التصدير خارج قطاع المحروقات

المطلب الأول : الإصلاحات الجمركية وتحفيز التصدير خارج قطاع المحروقات

يعتبر النظام الجمركي من الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في تنظيم تجارتها الخارجية ومراقبتها، لهذا قد شهد هذا النظام تعديلات هامة في أحكامه بالخصوص مع صدور قانون النقد والقرض رقم 90_10 ,فهذه التعديلات تعمل على تكييف التشريعات والقواعد الجمركية بحسب متطلبات اقتصاد السوق الذي أصبح بمثابة

[1] موقع اتحاد الغرف العربية: http://uac-org.org/ar.
[2] عزيزي أحمد عكاشة، سالم بعد العزيز: مرجع سابق، ص 253.
[3] مصطفى معاشو: مرجع سابق، ص 47.

الاتجاه الرئيسي الذي تسلكه الدولة، ولعل الهدف المرجو تحقيقه من هذه التعديلات هو تسطير سياسة جمركية فعالة تتماشى والتطورات الاقتصادية.

وفي هدا الإطار، يميز القانون رقم 10/98 المؤرخ في 1998/08/22 بين عدة أنظمة جمركية اقتصادية التي تهتم بالأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير أهمها نظام القبول المؤقت ونظام إعادة التمويل بالإعفاء، ونظام التصدير المؤقت، حيث هدا ما يوضحه الجدول رقم 01 .

الجدول رقم 01: المزايا التي توفرها الأنظمة الجمركية لقطاع المصدرين

نظام القبول المؤقت	نظام إعادة التمويل بالإعفاء	نظام التصدير المؤقت
- يسمح بدخول البضائع المستوردة والمعدة لإعادة التصدير إلى الإقليم الجمركي ودلك خلال فترة زمنية معينة. - تستفيد البضائع التي تدخل الإقليم الجمركي من الامتياز وقف الرسوم والحقوق التي تفرض عند الاستيراد ولكن دون المساس بالمحظورات الاقتصادية.	- يسمح بان تستورد، بالإعفاء من الحقوق والرسوم عند الاسترداد، بضائع متجانسة من نوعيتها وجودتها وخصائصها التقنية مع البضائع التي اخدت في السوق الداخلية المحلية واستعملت للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي.	- يسمح هدا النظام بالتصدير المؤقت للبضائع التي سيعاد استيرادها لهدف معين وفي فترة زمنية معينة، ودون تطبيق تدابير الحظر الاقتصادي ودلك إما على حالتها دون أن يطرأ عليها تغيير أو بعد تحويلها (أي بعد تصنيعها أو تصليحها)، - يسمح هدا النظام للمصدرين بالمشاركة في المعارض والتظاهرات الدولية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على المادة 174 و186 و193 من قانون الجمارك

المطلب الثاني: التسيير الجمركي لعمليات التصدير و الاستيراد

يخضع التسيير الجمركي لعمليات التصدير والاستيراد الأهداف العامة التي تسطرها السياسة الاقتصادية والمالية لكل بلد. ولذلك فإنها تقوم، بالاعتماد على ما تملكه من مقومات مؤثرة على سير التجارة الخارجية، بتطبيق أحكام سير النطاق الجمركي، الخاضع لها –وتغير نقاط العبور في أي إقليم جمركي أهمهم مساحة جغرافية

لممارسة الإجراءات الجمركية، وهذا عن طريق إعطاء القدرة القانونية لأعوان الجمارك بالسماح بالمرور النهائي والمؤقت أو عدمهما للبضائع الخارجة والداخلة من والى البلد. وفي هذا الإطار نتطرق في هدا العنصر إلى دراسة إجراءات التسيير الجمركي لمخازن ومساحات الإيداع المؤقت، وكذا عملية الجمركية ورفع اليد عن البضائع محل التبادل إضافة إلى أهم الأنظمة الجمركية المعمول بها .

أولا: مخازن ومساحات الإيداع المؤقت

تمثل مخازن ومساحات الإيداع المؤقت أماكن مخصصة متواجدة بنقاط العبور للإقليم الجمركي، وظيفتها الأساسية هي استقال البضائع التي تصل إلى مكتب الجمارك والتي لم يتم التصريح بها بعد، بحيث يمكن تفريغها في هده الأماكن و إيقافها تحت المراقبة الجمركية، في انتظار إيداع التصريح الخاص بها لدى الجمارك. ولا يكون الإيداع المؤقت خاصا بالبضائع المستوردة فقط، بل يمكن كذلك لهذه المخازن أن تستقبل البضائع الموجهة للتصدير أو إعادة التصدير، والتي تم التصريح بها في انتظار إرسالها إلى البلد المستورد، وقد خصص القانون رقم 98-10 المتضمن قانون الجمارك الجزائري المواد من 67الى 74 للتفصيل في شروط إنشائها وسيرها.

ووفقا لهذا القانون، فإن الأشخاص الطبيعيين والمعنويين يجوز لهم إنشاء مخازن ومساحات الإيداع المؤقت بترخيص من إدارة الجمارك، يحدد فيها كيفية تسييرها وصيانتها وتصليحها والشروط التي تمارس فيها المراقبة الجمركية، وتفتح مخازن ومساحات الإيداع المؤقت لجميع الأشخاص المؤهلين للتصرف في البضائع المستورد أو المعدة للتصدير، ولمختلف أنواع البضائع، و تخصص في هذا الإطار مخازن ومساحات مخصصة لبعض الأصناف من البضائع.

وقد حددت المادة 71 من قانون الجمارك المدة القصوى لمكوث البضائع في المخازن ومساحات الإيداع المؤقت بواحد وعشرين (21)يوما، بحيث ينتج القانون القيام بالعمليات اللازمة للحفاظ على سلامتها كالتنظيف و الإصلاح وتبديل الأغلفة الفاسدة وغيرها، إضافة إلى مختلف العمليات المتعلقة بالتقسيم والوزن والتجميع ووضع العلامات وغيرها، وهدا بترخيص وحضور أعوان الجمارك وأثناء مكوث البضائع في مخازن ومساحات الإيداع المؤقت فإنها لا تخضع للجمركية، ما عدا تلك الفاسدة أو المتضررة اثر حادث مثبت قانون أو قوة قاهرة قبل

خروجها من هده الأماكن، حيث تطبق على بقاياها الحقوق والرسوم المطبقة على البقايا والنفايات المستوردة على هده الحالة.[1]

وعند انتهاء أجل المكوث في مخازن ومساحات الإيداع المؤقت، بتعين على المشغل نقل البضائع ووضعها تحت النظام الإيداع الجمركي.

ثانيا: إجراءات الجمركة ورفع البضائع

تمثل عملية الجمركية أهم مرحلة تمر بها البضائع عند دخولها أو خروجها من مناطق العبور المختلفة، بحيث تمثل مساحة زمنية مهمة لتنفيذ مراقبة أعوان الجمارك على التجارة الخارجية، وتطبيق النظام الجمركي المعمول به حسب أصناف السلع المختلفة

وقد نص قانون رقم 98-10 في مادته الخامسة والسبعون (75) على أن كل البضائع المستوردة أو التي أعيد استيرادها يجب أن تكون موضوع تصريح مفصل. ويعني التصريح المفصل الوثيقة المحررة وفقا للأشكال المنصوص عليها في هدا القانون، والتي يبين المصرح بواسطتها النظام الجمركي الواجب تحديده للبضائع،ويقدم العناصر المطلوبة لتطبيق الحقوق والرسوم ولمقتضيات المراقبة الجمركية ويتم تصريح بالبضائع المستوردة أو المصدرة من طرف ملاكها أو وكلائهم المعتمدين لدى الجمارك أو إذا تطلب الأمر من طرف الناقل،ويجب أن يقدم التصريح لدى مكتب للجمارك مؤهل لذلك في مدة لا تتجاوز واحد وعشرون (21) يوما كاملا، ابتداء من تاريخ تسجيل الوثيقة التي رخص بواجبها تفريغ البضائع أو نقلها. وفي غالبة الأحيان تقدم التصريحات المفصلة من طرف وكلاء لدى الجمارك متحصلين في هده المهنة، بحيث يكونون مسئولين أمام إدارة الجمارك عن صحة المعلومات الواردة في التصريح.

وبعد تسجيل التصريح المفصل لدى إدارة الجمارك، يقوم الأعوان بفحص وتفتيش كل البضائع المصرح بها، ويتم هدا الفحص في الغالب في مخازن ومساحات الإيداع المؤقت، إلا في بعض الحالات الاستثنائية أين يمكن ترخص إدارة الجمارك بفحص البضائع في المحلات المصرح بها ، وتتحدد بموجب نتائج فحص التصريحات الحقوق والرسوم والعقوبات المالية الواجب أداؤها إلى إدارة الجمارك أو يتم حسابها على أساس النسب والتعريفات المعمول

[1] القانون رقم 98-10 المؤرخ في 22 غشت 1998، المتضمن قانون الجمارك الجزائري، المواد من 67 إلى 71.

بها عند تاريخ تسجيل التصريح المفصل، و إذا تقررت تخفيضات أو إلغاءات في التعريفات والحقوق يمكن للمصرح الاستفادة من النسب الجديدة شريطه أن لا يكون قد حصل على رخصة رفع بضائعه.[1]

وقد نص قانون رقم 98-10 على أن الحقوق والرسوم المستحقة يجب أن تدفع نقدا أو بأي وسيلة دفع أخرى ذات قوة أبرائية، كما يمكن الإدارة الجمارك أن تقبل السندات التي تكلفها إحدى المؤسسات المالية الوطنية لمدة أربعة (4) أشهر ابتداء من أجل استحقاقها عندما يتجاوز المبلغ الواجب دفعه فائدة على الاعتماد وحسم قدرة ثلث في المائة (1/3/%)،و إذا لم تدفع السندات في أجلها وجب على المكتبين أن يدفعوا فائدة عن التأخير، وتحدد نسبة فائدة الاعتماد والتأخير و كيفيات توزيع الحسم بين محاسب الجمارك والخزينة العمومية[2]

وبمجرد دفع الحقوق والرسوم المقررة مسبقا تسلم إدارة الجمارك رخصة رفع اليد إلى المصرح، والذي يتوجب عليه رفع بضائعه في أجل الخمسة عشر (15) يوما الموالية، و إذا انقضت هده المدة تنقل هده البضائع إلى المخازن الإيداع. وقد نصت المادة 110 من قانون الجمارك على أن الإدارات العمومية والهيئات العمومية والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري يمكن لها أن ترفع بضائعها قبل تسديدها في أجل لا يتجاوز ثلاثة (03) أشهر. أما بالنسبة للبضائع المعدة للتصدير فيجب إرسالها أو وضعها في مخازن ومساحات الإيداع الأنظمة الاقتصادية الجمركية في المؤقت في انتظار إرسالها إلى الخارج بعد القيام بالإجراءات الجمركية.

ثالثا: الأنظمة الاقتصادية الجمركية في الجزائر

تمكن الإدارة الجمركية المحكمة لنقاط العبور من تنفيذ معالم السياسة الخارجية للبلد، وهو ما يساعد على الوصول للأهداف المسطرة في إطار هده السياسة.[3]

وعليه تلعب الأنظمة الجمركية المعمول بها دورا مهما على مستوى تسيير المبادلات التجارية الخارجية، وهو ما يجعل كل دولة تسعى لاعتماد النظام الجمركي الذي يقدم أهداف حماية وتطور اقتصادها.

[1] القانون رقم 98-10 المؤرخ في 1998/22، المتضمن قانون الجمارك الجزائري، المادة 75

[2] القانون رقم 98-10 المؤرخ في 22 غشت 1998، المتضمن قانون الجمارك الجزائري، المواد من 105 الى 108

[3] القانون رقم 98-10 المؤرخ في 22 غشت 1998، المتضمن قانون الجمارك الجزائري المواد 105-108.

المطلب الثالث: سيرورة عملية التصدير والوثائق اللازمة

إن نقطة انطلاق الإجراءات الميدانية عند التصدير تبدأ بطلب المصدر من شركة النقل بفتح ملف التصدير بعد الاتفاق ودراسة الشروط والعرض الذي تقدمه وحدة العبور للشركة فيما يخص العمولات والتكاليف، ثم تقديم الملف الذي يضم عدة وثائق لأجل استلام وصل يسمح بوضع البضاعة على الرصيف "Miseaquai" وهي تأشيرة للجمارك بإدخال البضاعة إلى الميناء، كما يتحصل الوكيل المعتمد لدى الجمارك على ملف التصدير الذي يضم بدوره مجموعة من الوثائق، وبعد الحصول على الوثائق التي يقدمها الزبون لإدارة وحدة العبور يتم إعداد بيان مفصل يحمل كل المعلومات المتعلقة بالبضاعة والبائع. ثم تقدم البيان لمصلحة النقل للقيام بعملية النقل، إلا أنه يتم مراقبة الوثائق عبر عدة مراحل منها مصلحة الصندوق، مصلحة الإشعار، مصلحة التظهير، ثم ينتقل التصريح إلى مصلحة التصدير في ميناء الجزائر حيث يقوم المفتش الرئيسي بتوزيع الملفات على عدد من المفتشين داخل مصلحة المفتشين المسؤولين على التصفية وهذا بمراقبة شكلية وأساسية للملف، والفحص الأساسي يوجد في عملية التصدير ويتم هذا الفحص بأخذ عينات من البضاعة نفسها التي تقوم بها مصلحة الفحص المكلفة بالملاحظة الدقيقة للمعلومات المبينة في الوثائق تطابقها للبضاعة وذلك بفحصها ومعاينتها.[1]

ومن أجل جمركة البضاعة يحتوي الملف على الوثائق التالية:

أولا: المستندات المبدئية

1. **شهادة الإجراءات الجمركية:** تعتبر المستند الجمركي الذي يتم على أساسه الشحن سواء بالباخرة أو الطائرة وأهم البيانات التي تحتوي عليها اسم المصدر وجنسيته، رقم سجل المصدرين، نوع البضاعة وكميتها، الوزن، الجهة المصدرة إليها، وسيلة الشحن.
2. **فاتورة مبدئية:** تحتوي على اسم العميل المرسل إليه، البضاعة، البلد المصدر إليها، الكمية، الصنف، السعر، القيمة الإجمالية، نوع العملة.
3. **استثمار ترخيص الصادرات:** ويتم اعتمادها من أحد البنوك المعتمدة من الإدارة العامة للنقد وتعبر عن استيراد قيمة البضاعة المصدرة إلى الخارج وتحرير هذه الاستمارة من ثلاث نسخ ومن أهم البيانات التي

[1] المادة 193، من قانون الجمارك.

تحتوي عليها الاستمارة هي: اسم العميل، البلد المصدر إليها، نوع البضاعة، القيمة، نوع العملة، اسم المصدر، الكمية المصدرة، طريقة استرداد القيمة.

4. **ترخيص التصدير**: يطلب هذا الترخيص في بعض الحالات وليس بالنسبة لجميع عمليات التصدير، وهو يحدد الكمية المصدرة، قيمة البضائع المصدرة، نوع العملة، السعر، طريقة الدفع.
5. **مطابقة الدعم**: وهذا المستند لا يقدم إلا لوسائل العزل والمنتجات وتصدر هذه الشهادة من نسختين يحتفظ الجمرك بصورة وتصدر الصورة الثانية إلى المصدر بعد إتمام الشحن مؤشرا عليها بالكمية التي تم شحنها وتاريخ الشحن.
6. **كشف المحتويات وقائمة العبوة**: وهي عبارة عن كشف تفصيلي عن أرقام الطرود وصفتها وكميات البضائع المعبئة في كل طرد من الطرود والأوزان القائمة والصافية.
7. **شهادة صحية**: وتصدرها هيئات تابعة للصحة بعد القيام بفحص الوسائل الغذائية كالمعلبات من طرف المندوبين، والتحقق من أنها مطابقة لشروط التصدير.
8. **سند الشحن**: وهو إيصال يحرره الناقل إلى الشاحن يقيد باستلام للبضاعة ملك الثاني موضحا بيه البضاعة و بياناتها وكذا مبينا الوصول المتفق عليه ولهذا يعتبر سند الشحن المستند الأساسي في العمليات التجارية وهي ثلاث أنواع سند شحن رئيسي، سند شحن أصلي، سند غير قابل للتفاوض.[1]

ثانيا: المستندات النهائية

تلك هي أهم المستندات التي يبدأ إعدادها فور الانتهاء من إتمام عملية الشحن والتي يجب تقديمها لبنك الاعتماد.

1. **بوليصة الشحن**: ويرمز لها بالرمز BIL وتعتبر بمثابة إيصال من قبطان الباخرة أو من التوكيل الملاحي بصفته وكيلا من ملاك الباخرة يقيد استلامه للبضاعة وتعهد بتسليمها في ميناء التفريغ بنفس الحالة التي تم استلامها بها.
2. **الفاتورة التجارية**: وهي وثيقة تجارية يصدرها البائع والتي تحول حقوق الملكية منه إلى المستورد، وهي التي تصدر من عدة صور بالإضافة إلى الأصل وأهم البيانات التي تحتوي عليها رقم الفاتورة، اسم المصدر،

[1] فؤاد مصطفى محمود، **التصدير والاستيراد**، دار النهضة العربية، ص411.

اسم المستورد وعنوانه، البلد المصدر إليه البضاعة وأوزانها وكميتها، سعر الوحدة، القيمة الجمالية للبضاعة، أساس التعاقد، اسم الباخرة، رقم الاستمارة، ثم طريقة الدفع إذا كان الاعتماد فيذكر الاعتماد واسم البنك المفتوح طرفه ثم ميناء الشحن وميناء التفريغ وتاريخ الشحن.

3. **الكمبيالة المستندية:** الساحب هو المصدر والمسحوب عليه هو فاتح الاعتماد أو المشتري أو البنك وهو الذي سوف يحمل قيمتها، السحب يكون أما بالاطلاع أو المؤجل السداد، ويكون من نسختين يكتب على الأولى في حالة دفع النسخة الأولى لا تدفع النسخة الثانية ويكتب على الثانية في حالة دفعها لا تدفع الأولى.
4. **شهادة المنشأة:** وهي وثيقة تتضمن تحديد أصل البضاعة التي تم إنتاجها وتكسب منشأ السلعة أهمية من ضرورة التعرف على مكان إنتاج السلعة وذلك للاعتبارات التالية:
   - الحصول على معاملة خاصة في الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في الدولة المستوردة
   - استخدامها في حظر دخول بعض السلع من إنتاج في مدة محددة لأسباب صحية أو سياسية
5. **شهادة بيطرية:** تصدر عن إدارة المخابر البيطرية بالنسبة للحيوانات أو المواشي وأهم ما يحتوي عليه أن هذه البضاعة خالية من الأمراض.
6. **شهادة المراجعة:** في بعض الأحيان ينص الاعتماد أو التعاقد على قيام إحدى شركات المراجعة بمعاينة البضاعة قبل وأثناء الشحن لتحقق من استيفائها للمواصفات والشروط المتعاقد عليها وأن تصدر شهادة مراجعة الوزن والصنف.
7. **التصريح بالتصدير:** هو وثيقة قانونية تسمح للمصدر أن يصدر بضاعة بعد الاطلاع على وثائق بالملف الخاص لعملية التصدير وقيام بفحص ميداني للبضاعة.[1]

[1] فؤاد مصطفى محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 413-415.

المطلب الرابع: التسهيلات الممنوحة للصادرات خارج قطاع المحروقات :

تتمثل التسهيلات المقدمة لقطاع التصدير خارج قطاع المحروقات في تسهيلات جمركية و تسهيلات مالية و تسهيلات ضريبية .

التسهيلات الجمركية :

تتمثل التسهيلات الجمركية الممنوحة لتسهيل التصدير خارج قطاع المحروقات فيما يلي :

- **الإعفاء من دفع الحقوق الجمركية:** وذلك عن طريق تخفيض الرسوم في بعض الأحيان أو إلغائها من أجل تحقيق المصالح العامة للدولة.
- **تسهيلات من المراقبة الجمركية:** حيث تتولى إدارة الجمارك إجراء الفحص الجوهري بشكل سريع.
- **الاستفادة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية:** وهو ما تبناه المشرع الجزائري من خلال القانون 10/98 المتضمن تعديل قانون الجمارك حيث تحن هذه الأنظمة من تخزين البضائع وتحويلها واستقبالها أو نقلها بتوثيق الحقوق الجمركية والرسوم الداخلية للاستهلاك وكذلك الرسوم والحقوق الجمركية الأخرى.

التسهيلات المالية

تتمثل في تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلية في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العملية التصديرية (تغطية 80% في مصاريف النقل) وتتمثل هذه القروض في كل من قروض التمويل الأولية الخاصة بالتصدير وقروض للمورد (قروض التمويل المتوسط والطويل الأجل).

التسهيلات الضريبية

- الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني: يتم استثناء من حساب الضريبة على النشاط المهني مبلغ عمليات البيع، النقل، التسويق المتعلق بالأشياء والسلع الموجهة مباشرة للتصدير.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات: حسب المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة فإن الإعفاءات الضريبية تمنح حسب رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة والاستفادة من هذه الإعفاءات يتم بتقديم وثيقة للمصالح الضريبية المختصة.
- الإعفاء من الضريبة على رقم الأعمال: وهي تخص الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة: يكون على استيراد السلع المنجزة من طرف مصدر أو موجهه للتصدير أو إعادة التصدير أو اشتراكها في تعليب وتغليف المنتجات الموجهة للتصدير وكذلك الخدمات المرتبطة مباشرة بعملية التصدير.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة: وحسب المادة 13 من قانون الضرائب على رقم الأعمال فإن الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة تخص عمليات البيع المتعلقة بالسلع.[1]

[1] قاسمي نوال، رسول حميد، **إشكالية تنمية الصادرات ودورها في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009–2018**، مجلة تنمية الاستشراف البحوث والدراسات، المجلد 70 العدد10 ، جوان 2020، ص 219-220.

خلاصة الفصل:

تحتل إدارة الجمارك مكانة هامة، كونها تسهر على حماية الدولة ضمن إقليمها الجمركي، فهي تقوم بضبط وحصر الرسوم الجمركية التعريفة الجمركية للواردات والصادرات، وتعتبر هذه الإدارة من أهم الإدارات في الدولة فهي عبارة عن مورد هام لها.

فإدارة الجمارك لها دور كبير في تنظيم هذه عمليات التصدير و الاستيراد، فهي تتخذ إجراءات عديدة منها الحماية و الحرية ، فالحماية تكون للصناعات المحلية للدولة وذلك في عملية الاستيراد ومنها التسهيلات وهذا يخص عملية التصدير وذلك للحفاظ على ميزانها التجاري بواسطة قوانينها، و الحرية في تصدير و في دعمه بما ينافس المنتجات الدولية .

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لصادرات الجزائر

مقدمة الفصل:

إن أكبر تحدي تواجهه الدولة الجزائرية يكمن في القدرة المالية المتراجعة في أفق 2018 أي بعد 10 سنوات، بالنظر إلى عدم قدرة الاقتصاد الجزائري من التخلص من التبعية الكلية للريع النفطي والغازي رغم الفرص المتاحة، وبالأخص الفرصة الزمنية والمالية.

وضعت الدولة الجزائرية آليات مختلفة لإرساء سياسة وطنية لترقية وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتجسد ذلك عبر عدة إجراءات ذات طابع ضريبي وجمركي، وظهرت عدة هيئات لضرورة الاندماج الديناميكي في الاقتصاد العالمي أثر في تسارع وتيرة الإصلاحات بشكل واسع، لاسيما في تحفيز إنشاء منطقة التبادل الحر مع المجموعة الأوروبية، كما تواصل هذا المسار على مستوى الأطراف المتعددة بغض النظر عن مساعي الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وقسمنا الفصل إلى:

المبحث الأول: صادرات الجزائر من المحروقات وخارجها

المبحث الثاني: دراسة حالة المجمع الصناعي الغذائي الحبيب ذهب شركة التوضيب وتعليب التمور و الخضروات

المبحث الأول:صادرات الجزائر من المحروقات وخارجها

المطلب الأول: تطور صادرات المحروقات وخارجها

مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 91-37المؤرخ في 1991/02/13تمت الخوصصة القانونية لقطاع التجارة الخارجية، إذ رخص المشرع لكل شخص عام أو خاص ممارسة عملية الاستيراد و التصدير دون قيد أو شرط باستثناء احترام قاعدة التوطين البنكي، وبالتالي بدأت الجزائر مرحلة التحرير والانفتاح الواسع على العالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية نتيجة لعدة عوامل (أزمة انهيار أسعار النفط1986 أزمة الندرة الناتجة عن سياسة الاحتكار، الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي.،..الخ،) وفيما يلي سنقف عند بعض النقاط منها: تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2000إلى2020الهيكل وأهم المنتجات الوطنية المصدرة.

الجدول رقم:02:تطور صادرات المحروقات وخارجها في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

السنة	سعر الصرف الرسمي دينار/دولار	سعر الصرف الرسمي دينار/أورو	سعر البترول	إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	النسبة%	الصادرات خارج المحروقات	النسبة%
2000	75.26	69.34	28.5	22031	21431	97.27	612	2.73
2001	77.215	69.20	24.85	19132	18484	96.62	648	3.38
2002	79.682	75.36	25.2	18825	18091	96.1	734	3.9
2003	77.395	87.60	29.03	24612	23939	97.27	673	2.73
2004	72.061	89.64	38.5	32083	31302	97.57	781	2.43
2005	73.276	91.32	54.6	46001	45094	98.03	907	1.97
2006	72.647	91.24	65.7	54613	53429	97.83	1184	2.17
2007	69.292	95.00	74.9	60163	58831	97.79	1332	2.21
2008	64.583	94.86	99.9	79298	77361	97.57	1928	2.43
2009	72.647	101.30	62.3	45194	44128	97.64	1066	2.36
2010	74.386	99.19	80.2	57053	55527	97.33	1526	2.67
2011	72.938	102.22	112.9	73489	71427	97.2	2062	2.8
2012	77.454	102.16	111	71866	69804	97.13	2062	2.87

3.1	2014	96.9	60304	64974	109	105.44	79.37	2013
4.6	2810	95.4	60076	62886	100.2	106.91	84.78	2014
4.3	1490	95.69	33080	34570	53.1	111.44	100.46	2015
6.16	1779	93.84	27104	28883	45	121.18	109.46	2016
5.46	1890	94.54	32864	34763	54.15	125.32	110.96	2017
5.39	2216	94.61	38897	41113	71.30	137.6864	116.6169	2018
5.19	2068	94.09	32296	34994	64.40	133.7058	119.3606	2019

المصدر: الكوط مبارك، قرساس حياة، ميلودي مصطفى، **الصادرات خارج المحروقات– الواقع والمأمول– دراسة حالة للجزائر لفترة –2020 2000**، مجلة الدراسات الأكاديمية، المجلد 3، العدد 4، 2021، ص 135. **الوحدة**: مليون دولار

الشكل02: تطور كل من إجمالي الصادرات، صادرات المحروقات، صادرات خارج المحروقات للفترة2000-2020

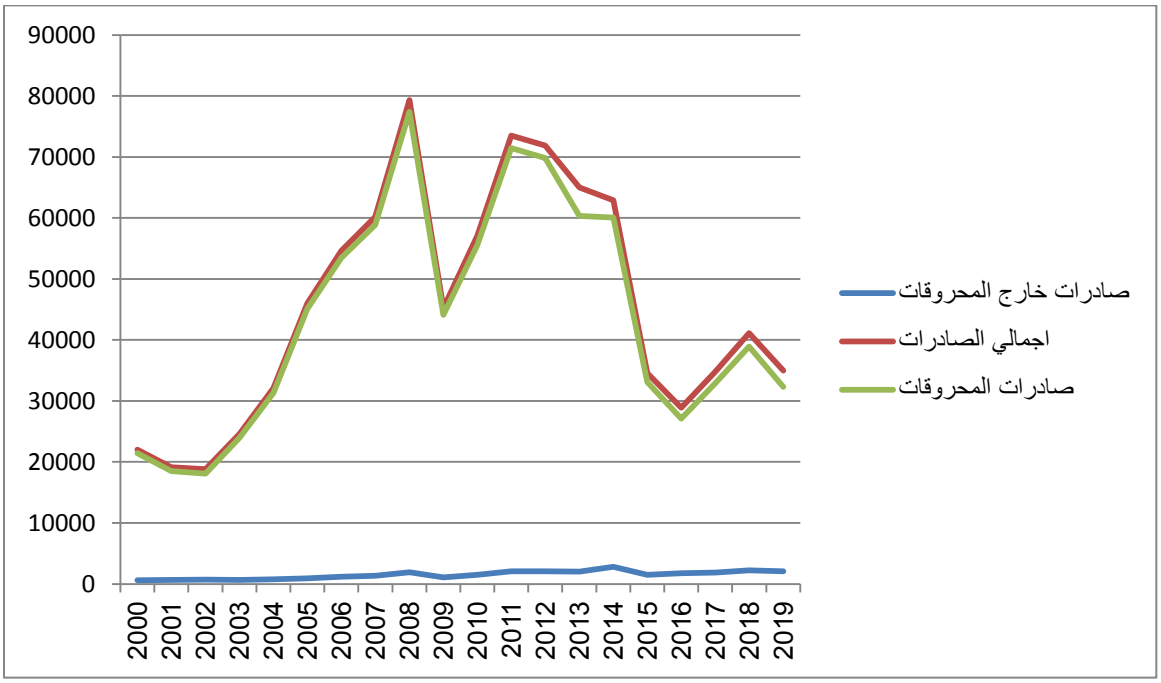

المصدر:من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم 01

الشكل03: تطور سعر البترول للفترة 2000-2020

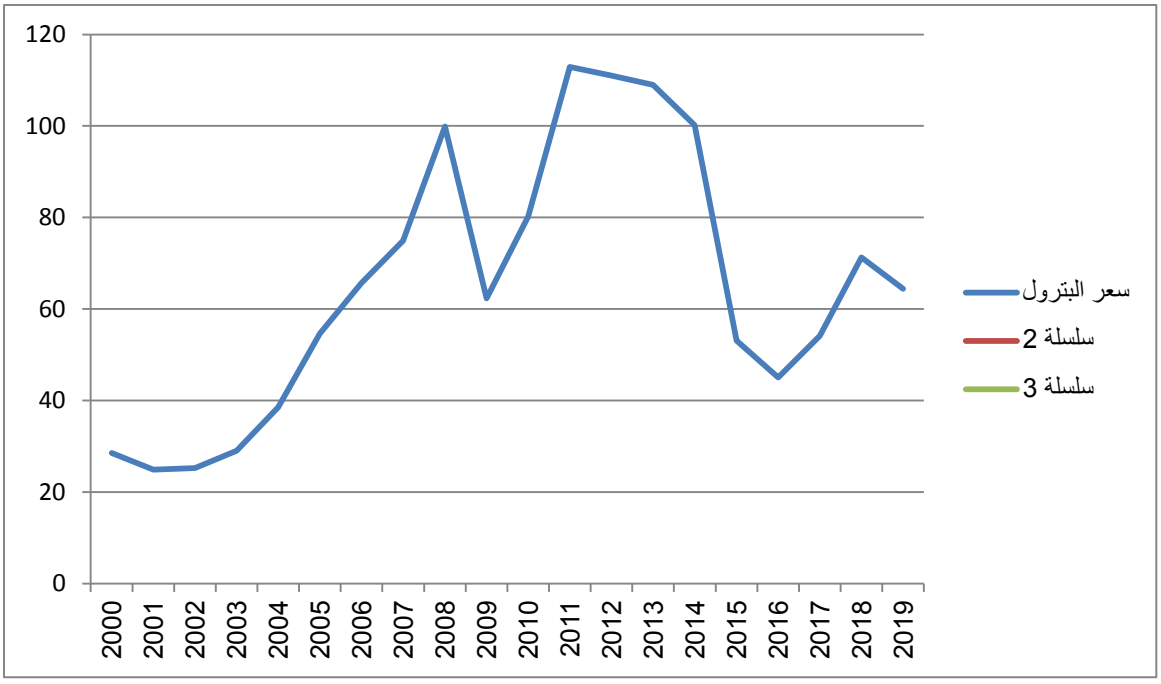

المصدر:من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم 01

الشكل04: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي والأورو الأوربي للفترة 2000-2020

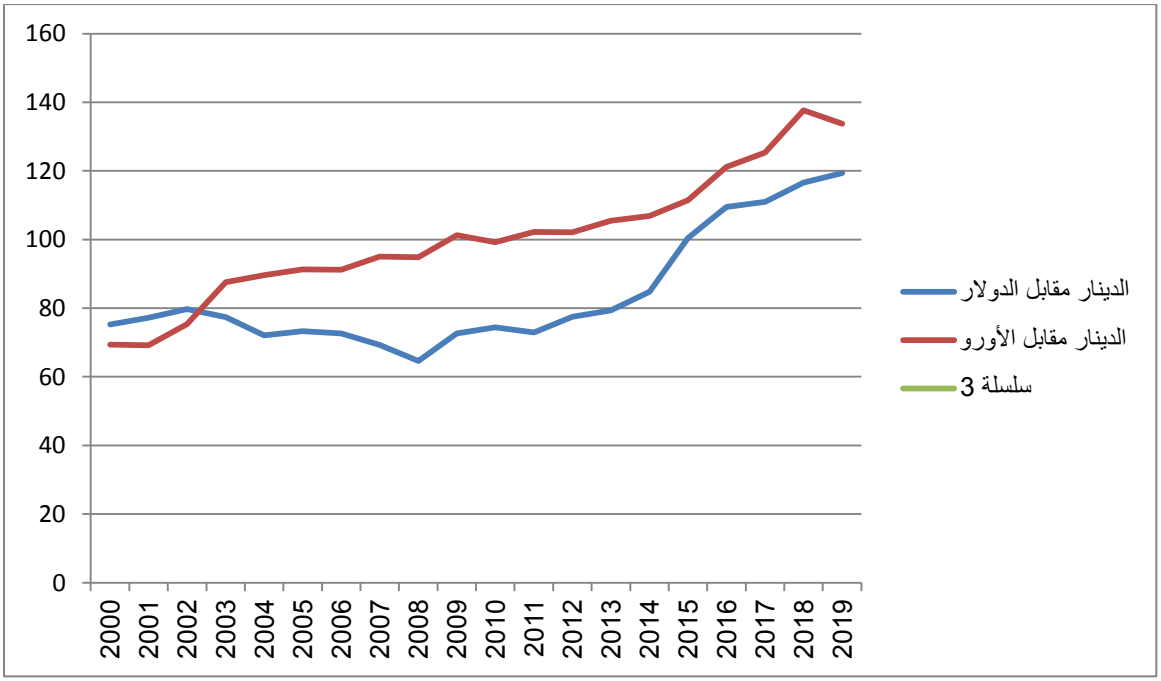

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم 01

إن المتمعن في هيكل وتطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2000-2020 وفقا لما يوضحه الجدول يمكن استخلاص بعض الملاحظات التالية:

- الفترة الأولى 2000-2002: خلال هذه الفترة تميزت بانخفاض في إجمالي الصادرات من 22031إلى 18825 وكذلك انخفاض في صادرات المحروقات من 21431 إلى 18091، في حين هناك ارتفاع في الصادرات خارج المحروقات.
- الفترة الثانية 2003-2009: نلاحظ في هذه الفترة ارتفاع وتزايد في إجمالي الصادرات من 24612 إلى 77361 وتزايد أيضا في الصادرات خارج المحروقات من 673 إلى 1928.
- الفترة الثالثة 2009-2014: تميزت هذه الفترة بتذبذب في قيمة الصادرات الإجمالية فخلال سنة 2009 شهدت انخفاض عن السنة السابقة وشهدت أيضا تراجع في صادرات المحروقات وخارج المحروقات، ثم عادت الصادرات إلى الارتفاع خلال سنة 2011-2012 وبالتأكيد هذا الارتفاع راجع إلى صادرات المحروقات وخارج المحروقات. ثم أيضا عادت إلى الانخفاض خلال سنة 2013-2016 لكن خلال سنة 2016 كان الانخفاض كبيرا جدا فوصل إلى 28883 وصادرات المحروقات وصلت إلى 27104 والصادرات خارج المحروقات 1779.
- الفترة الثالثة 2017-2019: نلاحظ خلال هذه السنوات ارتفاع في إجمالي الصادرات وأيضا ارتفاع في صادرات المحروقات وخارج المحروقات، لكن ارتفاع ضعيف مقارنة مع السنوات السابقة التي كانت فيها قيمة الصادرات مرتفعة.

في الأخير يمكننا القول أن الصادرات في الجزائر معتمدة بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات وتبقى الصادرات خارج المحروقات تساهم بنسبة أقل.

المطلب الثاني: تطور الصادرات السلعية وأهم شركاء الصادرات الجزائرية

الفرع الأول: تطور الصادرات السلعية

نورد بعض الإحصائيات حول الصادرات، الصادرات خارج المحروقات، سعر البترول وسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي نظرا للارتباط الكبير بين هاته العناصر ببعضها البعض كالتالي:

الجدول رقم03: تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

السنة	مواد غذائية	مواد خام	مواد نصف مصنعة	تجهيزات زراعية	تجهيزات صناعية	مواد استهلاكية غير غذائية	المجموع
2000	32	44	465	11	47	13	612
2001	28	37	504	22	45	12	648
2002	35	51	551	20	50	27	734
2003	48	50	509	1	30	35	673
2004	59	90	571	-	47	14	781
2005	67	134	651	-	36	19	907
2006	73	195	828	1	44	43	1184
2007	88	169	993	1	46	35	1332
2008	119	334	1384	1	67	32	1928
2009	113	170	692	-	42	49	1066
2010	315	94	1056	1	30	30	1526
2011	355	161	1496	-	35	15	2062
2012	315	168	1527	1	32	19	2062
2013	402	109	1458	-	28	17	2014
2014	323	109	2121	2	16	11	2810
2015	234	106	1639	1	18	11	1490
2016	327	84	1299	-	53	18	1779
2017	350	73	845	-	78	20	1367
2018	373	93	1626	-	90	33	2216
2019	408	96	1445	-	83	36	2068

المصدر: الكوط مبارك، قرساس حياة، ميلودي مصطفى، **نفس المرجع السابق**، ص 137. **الوحدة**: مليون دولار

نلاحظ من الشكل أعلاه مايلي:

- **المواد الغذائية** :شهدت تحسن من سنة لأخرى لغاية سنة 2008أين بدأت بعدها في اجتياز عتبة المئات لتصل ذروتها سنة 2013بمبلغ 402مليون دولار أمريكي وتسلك بعدها سلوكا مستقرا نسبيا حتى تصل لأعلى قيمة لها سنة 2019ويمكن تفسير ذلك بإمضاء عقود تصدير منتج البطاطا نحو إسبانيا. كما يعتبر السكر، المياه المعدنية والغازية، النمور، من أهم المواد الغذائية المصدرة.
- **المواد الخام** :شهدت هي الأخرى تحسن من سنة لأخرى لغاية سنة 2005أين بدأت بعدها في اجتياز عتبة المئات لتصل ذروتها سنة 2008بمبلغ 334مليون دولار أمريكي لتشهد بعدها ثبات نسبي، ويعتبر الفوسفات أهم هذه المواد تليه بقايا الورق بنسبة ضئيلة مقارنة به.
- **المنتجات نصف المصنعة** :وتعتبر أهم الصادرات خارج المحروقات على الإطلاق، وشهدت تحسن من سنة لأخرى لتتجاوز عتبة الآلاف سنة 2008وبلغت ذروتها سنة 2014بمبلغ 2121مليون دولار، ثم بدأت في الانخفاض إلى غاية 2017تم عاودت التحسن بعد ذلك، وتشكل مذيبات النفثا وغاز الأمونيا أهم هذه المواد.

الشكل05: تطور الصادرات الجزائرية من المواد الغذائية، المواد الخام والمنتجات النصف مصنعة 2000-2020

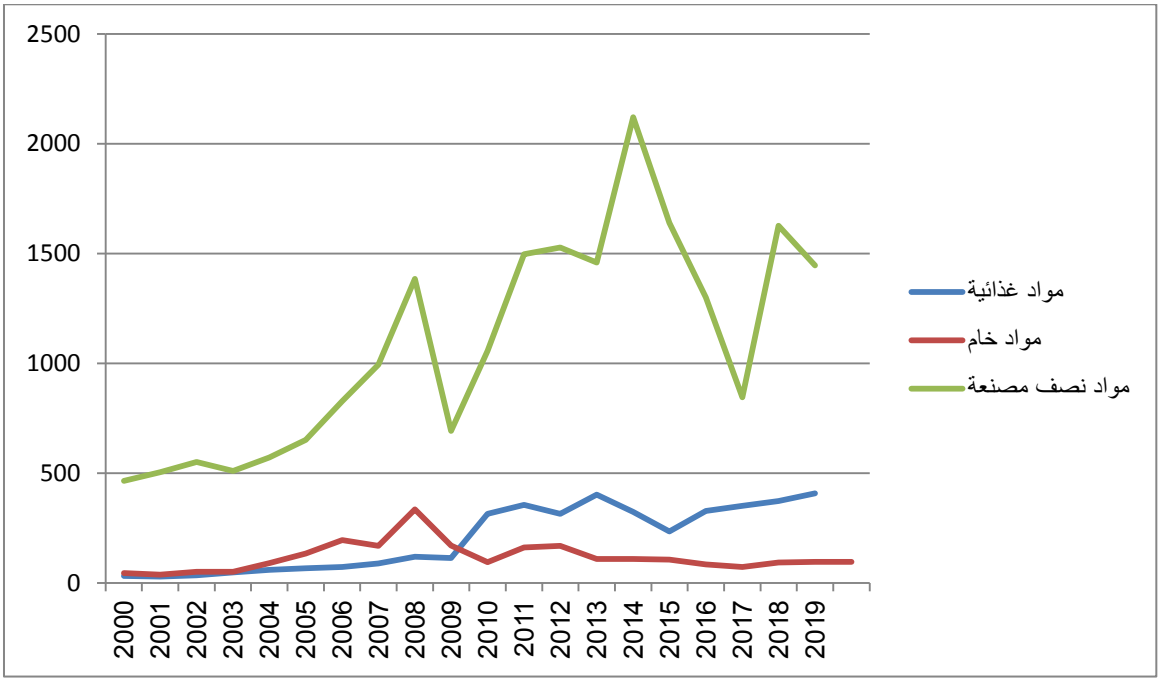

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم 02

الفرع الثاني: أهم شركاء الصادرات الجزائرية

تمت أهم المبادلات التجارية للجزائر مع أوروبا خلال سنة 2019, حيث قدرت ب 14,58 بالمائة من الحجم الاجمالي للمبادلات, حسبما علمت "وأج" لدى المديرية العامة للجمارك الجزائرية.[1]

وحسب المعطيات الاحصائية لمديرية الدراسات والاستشراف للجمارك فان المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الاوروبية بلغت 21,45 مليار دولار خلال السنة الفارطة مقابل 96,51 مليار دولار خلال سنة 2018 اي بانخفاض يقدر ب – 13 بالمائة، وبذلك, تبقى بلدان أوروبا أهم شركاء الجزائر علما أن 69,63 بالمائة من الصادرات الجزائرية و40,53 بالمئة من وارداتها تمت مع دول هذه المنطقة بما فيها دول الاتحاد الاوروبي.

وقد بلغت صادرات الجزائر نحو البلدان الاوروبية 81,22 مليار دولار مقابل 55,26 مليار دولار, مسجلة بذلك انخفاضا ب –08,14 بالمائة، من جهتها، استوردت الجزائر من بلدان اوروبا ما قيمته 39,22 مليار دولار مقابل قرابة 41,25 مليار دولار, اي ما يمثل انخفاضا ب – 87,11 بالمائة، وتبقى كل من فرنسا وايطاليا واسبانيا وبريطانيا من الشركاء الأساسيين للجزائر في اوروبا.

وتحتل بلدان آسيا المرتبة الثانية من حيث حجم المبادلات التجارية للجزائر بحصة قدرها 92,23 بالمائة من القيمة الاجمالية لتبلغ 60,18 مليار دولار مقابل 06,19 مليار دولار, مسجلة بذلك تراجعا طفيفا ب – 44,2 بالمائة، واقدمت الدول الاسيوية على شراء المنتجات الجزائرية بقيمة 42,6 مليار دولار مقابل 77,5 مليار دولار في نفس فترة المقارنة مسجلة بذلك ارتفاع قدره 28,11 بالمئة.

الجزائر: أزيد من 57 بالمائة من المبادلات التجارية تمت مع أوروبا خلال 9 أشهر الأولى من 2019 ...

وسجلت واردات الجزائر من آسيا تراجعا بنسبة 40,8 بالمئة لتبلغ قيمة 17,12 مليار دولار مقابل 29,13 بالمئة.[2]وحسب معطيات الجمارك الجزائرية فان الصين والهند والسعودية وكوريا تعد من اهم شركاء الجزائر في منطقة آسيا.

[1] – موقع وزارة التجارة وترقية الصادرات، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/05/23.

[2] موقع وزارة التجارة وترقية الصادرات، نفس المرجع السابق.

ومن جهة اخرى, أفادت الجمارك الجزائرية ان المبادلات التجارية بين الجزائر وبلدان العالم الاخرى (أمريكا, افريقيا, استراليا) لا تزال تسجل مستويات متدنية، واحتلت دول القارتين الامريكيتين المرتبة الثالثة بحصة قدرها 26,51 بالمئة من القيمة الاجمالية للمبادلات التجارية للجزائر لتبلغ 52,9 مليار دولار, مقابل 95,12 مليار دولار, أي بانخفاض قدره 48,26 بالمئة.

اما الصادرات الجزائرية نحو دول القارتين فقد انخفضت ب 85,44 بالمئة محصلة مجموع 88,3 مليار دولار سنة 2019, مقابل 04,7 مليار دولار سنة 2018، وقامت الجزائر من جهتها بمشتريات من هذه المنطقة بما قيمته 63,5 مليار دولار مقابل 91,5 مليار دولار, أي بانخفاض ب4,66 بالمئة,حسب معطيات الجمارك، وتعتبر الارجنتين والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وكوبا من أهم شركاء الجزائر في المنطقة الأمريكية .

من جهة أخرى, أوضحت معطيات الجمارك بان المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية لا تزال ضعيفة على الرغم من التحسن الطفيف الذي سجلته عرفت تحسنا بـ1,55% في سنة 2019 مقارنة بعام 2018. وقد بلغ مجموع المبادلات 3,51 مليار دولار مقابل 3,46 مليار دولار.

وقد قامت الدول الإفريقية منها دول اتحاد المغرب العربي بشراء المنتجات الجزائرية بمبلغ 2,17 مليار دولار مقابل حوالي 2,18 مليار دولار، بانخفاض قدره 0,56 بالمئة، وكانت الجزائر قد استوردت من هذه المنطقة ما قيمته1,34 مليار دولار مقابل 1,27مليار دولار أي بارتفاع بلغ 16,5 بالمائة، وقد شكلت كل من مصر وتونس والمغرب أهم شركاء الجزائر خلال هذه الفترة، ومن جهة أخرى عرفت التبادلات التجارية بين الجزائر ومنطقة اوقيانوسيا انتعاشا "ملحوظا" بنسبة 33,28 بالمائة حيث ارتفعت من 691 مليون دولار إلى920,94 مليون دولار خلال 2019.[1]

وقد بلغت صادرات الجزائر نحو منطقة أوقيانوسيا ما قيمته 531,20 مليون دولار مقابل 248,61 مليون دولار أي بارتفاع قدره 113,67 بالمئة واستوردت من ذات المنطقة ما قيمته 389,73 مليون دولار مقابل 442,39 مليون دولار أي بانخفاض بلغت نسبته 11,90 بالمائة، وتتمثل أهم البلدان الشريكة بمنطقة أوقيانوسيا في استراليا ونيوزيلاندا.

[1] موقع وزارة التجارة وترقية الصادرات، نفس المرجع السابق.

وقد بلغ مجموع التبادلات التجارية العالمية للجزائر مع مختلف المناطق الجغرافية خلال 2019 ما قيمته 77,76 مليار دولار مقابل قرابة 88,13 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2018 اي بانخفاض يقدر بـ11,77 بالمائة.

وبشكل عام فان أهم خمس زبائن الجزائر خلال 2019 هي فرنسا وايطاليا واسبانيا والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وتركيا.

أما أهم ممولي الجزائر هي الصين وفرنسا وإيطاليا واسبانيا وألمانيا وتركيا.

وبلغت قيمة صادرات الجزائر في 2019 قرابة 35,82 مليار دولار أي بتراجع قدره14,29 بالمائة في حين بلغت وارداتها 41,93 مليار دولار أي بتراجع قدره 9,49 بالمئة.

الجدول رقم 04: أهم شركاء الصادرات الجزائرية الوحدة: مليار دولار

الممولين			الزبائن		
البلد	القيمة	النسبة	البلد	القيمة	النسبة
الصين	7.65	18.25%	فرنسا	5.05	14.11%
فرنسا	4.27	1.20%	ايطاليا	4.62	12.98%
ايطاليا	3.41	8.13%	اسبانيا	3.99	11.15%
اسبانيا	2.93	6.99%	بريطانيا	2.99	6.42%
المانيا	2.83	6.76%	تركيا	2.24	6.27%

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على المعطيات السابقة .

المطلب الثالث: تطور الحصيلة الجمركية من 2000-2020

الجدول رقم 05: تطور الحصيلة الجمركية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	الحصيلة الجمركية
2000	174.364
2001	182.576
2002	230.422
2003	261.443

2004	281.794
2005	310.979
2006	283.995
2007	343.298
2008	439.545
2009	460.212
2010	492.502
2011	578.642
2012	792.847
2013	940.000
2014	908.470
2015	1000.660
2016	980.500
2017	992.300
2018	1156.320
2019	1170.630
2020	1250.360

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الاحصائيات التابعة للجمارك

المطلب الرابع: التعريفة الجمركية للصادرات من 2000-2020

يمكن القول أن التعريفة الجمركية في الجزائر و منذ الاستقلال عرفت تطورات كبيرة،حيث انتقلت من 17 معدل التعريفة الجمركية في 1986 نتيجة العجز في الموازنة العامة ومحاولة زيادة إيرادات الدولة،إلى معدلات فقط ففي سنة 2003 ، وهو ما تسعى له الدولة تماشيا مع الانتقال من السياسة الحمائية التي كانت تنتهجها بعد الاستقلال للحفاظ على القواعد الإنتاجية الغير مؤهلة للمنافسة إلى التحرير التدريجي ثم التحرير الكامل في سنة 2004.[1]

[1] بلال حوار، هارون بوساوي، اثر التعريفة الجمركية على التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2017-2018، ص38.

وسعيا منها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، لابد من تحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية للانفتاح نحو الخارج.

و يمكن تسجيل ملاحظتين هامتين:

- رصيد الميزان التجاري يتحدد بشكل كبير بالصادرات باعتبار أن تغطية الوارد يتم من خلال إيرادات الصادرات و بالتحديد الجباية البترولية ، بالرغم من تأثرها في سنة 2008 بالأزمة المالية العالمية ،إلا أن الواردات لمست انخفاض جراء الأزمة العالمية نتيجة عدم تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل مباشر بالأزمة و لكن التأثير كان في تدهور أسعار النفط في السوق العالمي.
- الزيادة المستمرة في الواردات طبيعية باعتبار مسايرتها لتحقيق ارتفاع في الصادرات و بالتالي حفاظا على التوازن الاقتصادي فإن المستهلك الجزائري أصبح يرغب في منتجات جديدة مواكبة لتحسين القدرة الشرائية ، و من جهة أخرى و مقارنة بالتطور الإيجابي للإيرادات الجمركية فإنه يوجد تناسق ما بين الواردات و الايرادات الجمركية يترجم العلاقة الطردية بين هاذين المتغيرين ما يدل على أن الجزائر تستعمل التعريفة الجمركية في الواردات أكثر منها في الصادرات.

إذن و كحصيلة معرفية عن العلاقة بين التعريفة الجمركية و ميزان التجاري ، أنه تؤثر التعريفة الجمركية في الجزائر على الواردات بشكل خاص ، على عكس الصادرات و التي لا تؤدي فيها الإجراءات الجمركية النتائج المرغوبة نتيجة ضعف الإنتاج الموجه للتصدير و إعفاء شبه كلي للصادرات النفطية من الرسوم الجمركية ، و بالتالي فيظهر تأثير التعريفة الجمركية على الميزان التجاري الجزائري من خلال التأثير في الواردات بشكل كبير على عكس الصادرات.[1]

و بالتالي فالتعريفة الجمركية تعمد إلى الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات من خلال امتصاص الفوائض المحققة نتيجة زيادة الصادرات عن طريق زيادة الواردات من خلال تخفيض معدلات التعريفة الجمركية مما يشجع على دخول السوق الجزائري.

[1] بلال حوار، نفس المرجع السابق، ص39.

المبحث الثاني: دراسة حالة المجمع الصناعي الغذائي الحبيب ذهب شركة التوضيب وتعليب التمور و الخضروات

المطلب الأول: نبذة عن المؤسسة ذهب للتمور – الطريفاوي – الوادي

اسم الشركة: المجمع الصناعي الغذائي الحبيب ذهب ش.م.م – وحدة التمور–

العنوان: الطريق الوطني رقم 406 – الطريفاوي – الوادي

نوع النشاط: معالجة وتوظيب التمور

طبيعة النشاط: صناعة تحويلية

الصيغة القانونية للمشروع: مزايا الاستثمار ANDI

تاريخ دخول المشروع إلى مرحلة الإنتاج: 2018

الطاقة الإنتاجية: 5000 طن موسميا (سنويا)

المساحة الإجمالية: 4000 م2

المساحة المغطاة: 1000 م2

مناصب العمل: الدائمة 100، الموسمية 300

قيمة المشروع: 400000000.00 دج

يتضمن المصنع:

- معالجة التمور
- تعليب التمور في علب مختلفة الأوزان
- غرف تبريد

حجم الصادرات لسنة 2018 وسنة 2019

- دوليا: 800 طن
- محليا: 100 طن

الدول المصدرة إليها: روسيا، أمريكا، فرنسا، إسبانيا، ألمانيا، النيجر، السنغال.

المطلب الثاني: صعوبات وأصناف التصدير لمؤسسة ذهب

الفرع الأول : صعوبات التصدير لمؤسسة ذهب

يصاحب تطبيق سياسة تشجيع الصادرات عدة صعوبات وتتمثل أهمها فيما يلي:

1. ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي: يرجع ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي إلى عدة أسباب منها مايلي:

- ضيق السوق المحلية
- انخفاض إنتاجية عنصر العمل
- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة اللازمة للعملية الإنتاجية في الصناعات التصديرية
- عدم توافر مشروعات البنية الأساسية بالقدر الكافي مع ضيق أداء المتاح منها

2. انخفاض مستوى جودة الصادرات الصناعية: تتسم صادرات الدول الآخذة في النمو بانخفاض مستوى جودتها ويعزي ذلك إلى عدة عوامل منها كالآتي:

- عدم وجود حافز لدى المنتج للارتقاء بمستوى الجودة أثناء فترة تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات
- عدم الالتزام بالمواصفات القياسية العالمية الصناعية في الإنتاج الصناعي
- عدم الاستفادة من التطور التكنولوجي العالمي في تطور وسائل الإنتاج
- من أجل تحسين نوعية السلع المنتجة

3. زيادة التبعية الاقتصادية للخارج: إن أحد أدوات تشجيع إقامة صناعات تصديرية يكمن في الدخول في اتفاقيات بشكل أو آخر مع الشركات متعددة الجنسيات التي تسيطر على الأسواق العالمية وتقود تقسيم

العمل الدولي، ومن ثم فإن الصناعات التصديرية التي تنشأ عن طريق هذه الشركات في الدول الآخذة في النمو سوف تتكامل اقتصاديا مع الخارج وليس مع فروع النشاط الاقتصادي داخل هذه الدول، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تبعية المذكورة في الخارج.

4. التقلبات الاقتصادية في الدول الصناعية المتقدمة: إن الدول الآخذة في النمو التي تعتمد بصفة أساسية على تصدير المنتجات المصنعة إلى أسواق الدول الصناعية التي تعاني من وقت إلى آخر من التقلبات الاقتصادية التي تمر بها أسواق هذه الدول، وقد عانت دول الشرق الأقصى من الركود الاقتصادي الذي مرت به الدول الصناعية في غرب أوربا وشمال أمريكا في السنوات الأولى من الثمانينيات.1

الفرع الثاني : أصناف التصدير لمؤسسة ذهب

الجدول رقم 06:أصناف التمور وحجم الصادرات

الأصناف	حجم الصادرات	الدول المصدرة لها
دقلة نور		روسيا
تمور الرافي	800 طن	أمريكيا
تمور طبيعية	150 طن	فرنسا
النبات		اسبانيا
تماجورة	40 طن	ألمانيا
تنسين	20 طن	النيجر
دقلة بيضاء	100 طن	السنغال
تفزوين	20 طن	
تكرمست		

2.كيفية عملية تصدير المنتوج الغذائي (التمور)

تقوم هذه الشركة بعرض منتجاتها في الصالونات والمعارض لجلب زبائن للمؤسسة وإطلاعهم على المنتجات وبعد الحصول على الزبون والاتفاق على التصدير تقوم الشركة ببعض الخطوات وهي:

[1] سليمان دحو، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، 2015-2016، ص 54-55.

- تحضير المنتوج حسب طلب الزبون (نوعية –كراطين– التعليب...)
- القيام بالإجراءات الإدارية (الملف)
  - توطين الفاتورة
  - شهادة الجودة أو المعالجة
  - شهادة النشأة (الصادرة من غرفة التجارة)
  - شهادة الصحة النباتية
  - شهادة التصريح بسلع (D11 الجمارك)
  - Bill lodingBl الوثيقة التي تثبت صعود الحاوية في الباخرة

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تشهد انتعاشا نظرا لحجم المبادلات التجارية ، خاصة التعاملات التجارية مع الدول الأوروبية باعتبارها أهم الشركاء التجاريين ، فالدول المتوسطية وبوجه التحديد الجزائر لا تمتلك مؤسسات تنافسية، فهي سوق للاتحاد الأوربي يتم من خلاله المحافظة على المكسب من جهة وضمان آمن واستقرار الضفة من الجهة الأخرى، رغم ذلك نرى أن هناك تقدم كبير على مستوى قطاعي الجمركة و التصدير.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

بما أن الجزائر تسعى إلى تحرير تجارتها ومزاولتها الاندماج في الاقتصاد العالمي، فهي اعتمدت على تنمية صادراتها عن طريق تشجيع عمليات التصدير بإتباع عديد من الإجراءات لتيسير هذه العملية يتطلب ذلك جهاز إداري متمثل في إدارة الجمارك باعتبار أن الجمارك من المؤسسات التي تسعى إلى تحفيز عملية التصدير، وهذا يعود إلى الارتباط الشديد بالمبادلات التجارية، ولقد تحول دور الجمارك من الحماية الإقليمية إلى المشاركة في تنمية الاقتصاد الوطني كما عملت إدارة الجمارك على التأقلم مع تسارع الأحداث بتطوير هيكلها الإداري، وبذلك تم تخفيض المراقبة الجمركية وتكييف سياستها مع مهامها الإدارية من تحصيل الحقوق الجمركية والرسوم الجمركية بخصوص عملية الإستَّاد أما فيما يتعلق بعملية التصدير أخذت العديد من الإجراءات الجمركية في إطار التسهيل التي بادرت بها إدارة الجمارك المنصوص عليها في المخطط الإستراتيجي2000-2020 بغية تحسين مناخ الأعمال من خلال تقليص آجال عملية الجمركة وتخفيض عدد الوثائق المطلوبة في ملف الجمركة مع التأكد مع تتبع عمليات إستَّاد وتصدير البضائع من جهة وضمان دقة المعلومات المتعلقة بها من جهة أخرى.

قمنا في هذه الدراسة بدراسة موضوع دور الإدارة الجمارك الجزائرية في تسهيل عملية التصدير من خلال دراسة إدارة الجمارك الجزائرية واعتمدنا على منهجية مكنتنا من تحديد مواضيع التحليل وعلاجها .

✓ **اختبار الفرضيات:**

الفرضية الأولى: تم التأكد من صحتها من خلال هذا البحث فإدارة الجمارك تسهر على عملية الاستيراد والتصدير قد مرت بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

الفرضية الثانية: أما في ما يخص هذه الفرضية فقد أثبتنا صحتها فقد قامت إدارة الجمارك الجزائرية بوضع مجموعة القواعد والإجراءات تطبقها على المبادلات التجارية مع العام الخارجي وهذا ما يعرف بالأنظمة الجمركية.

الفرضية الثالثة: تم التأكد من صحتها حيث أن الدولة الجزائرية قامت بوضع إجراءات جمركية أثناء التصدير ووضع مزايا وتسهيلات ضريبية ومالية حتى تنعدم.

✓ **نتائج الدراسة**

توصلنا من خلال دراستنا لموضوع دور إدارة الجمارك الجزائرية في تسهيل عملية التصدير إلى ما يلي:

- بينت الدراسة أن الهدف الحقيقي من وراء تبني الجولة الجزائرية للسياسات الجمركية والمتمثلة في الأنظمة الجمركية هو تحرير التجارة الخارجية وإلغاء بعض القيود المفروضة على عمليات التصدير وتشجيعها من أجل تنمية الاقتصاد الوطني.
- من بين التسهيلات الجمركية التي سعت الإدارة الجمركية إلى تحقيقها هي تسهيل عمليات التبادل التجاري وبالتالي المساهمة في توفير وتخفيض التكلفة وهذا ما يوطد العلاقة بين المؤسسة والجمارك.
- من خلال دراستنا في الفترة 2000-2020 يتضح لنا جهود الدولة المبذولة في تشجيع عمليات التصدير ويعود ذلك إلى انهيار وتراجع أسعار البتَّول في السنوات الأخيرة.
- إصلاح وعصرنه هيكل إدارة الجمارك التي تعتبر من بين أهم مؤسسات الدولة من أجل تحقيق الحرية التامة للمبادلات التجارية عن طريق إلغاء الحواجز الجمركية والغير الجمركية.
- تتميز الصادرات غير نفطية بتركيب سلعي متنوع يطغى عليه المنتجات نصف مصنعة لكونها أحد مشتقات البتَّول.
- اعتمدنا في دراستنا على دراسة حالة لمنطقة العبور بالطالب العربي حيث كنا متواجدين بعين الدكان للإشراف على عملية التصدير.
- تنبين لنا من خلال دراستنا أن هناك إلغاء التعريفة الجمركية عند التصدير لتشجيع وتحفيز عملية التصدير.
- رغم التسهيلات الجمركية الممنوحة من طرف الدولة تجاه عملية التصدير إلا أن نسبة الصادرات الغير نفطية تبقى ضعيفة مقارنة بالصادرات النفطية.

✓ **آفاق البحث**

إن موضوع دور إدارة الجمارك الجزائرية في تسهيل عملية التصدير يبقى مفتوحا لدراسات أخرى يمكن أن تساهم في إثراءه وبذلك يمكن أن نقترح بعض الدراسات.

- الإدارة الجمركية و انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارةOMC
- تحديات الصادرات الزراعية في ظل الظروف الراهنة.

✓ **التوصيات**

- إعادة النظر بأحكام قانون الجمارك لمواكبة التطورات الحاصلة الهادفة إلى تبسيط الإجراءات الجمركية.
- يجب على إدارة الجمارك أن تكثف من ندوات التعريف بالأنظمة الجمركية الاقتصادية.
- ضرورة بناء إستراتيجية واضحة لتشجيع التصدير.
- ضرورة تبني مجموعة من السياسات الدالية والنقدية والاستثمارية والصناعية والتجارية التي يجب أن يكون من أهم أهدافها تشجيع الصادرات غير النفطية وذلك من خلال إعطائها دور كبير للقطاع الخاص المحلي الأجنبي في الانتهاج الموجه للتصدير.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

✓ **الكتب**

1. أبي سعيد الديوهجي، محمد العجارمة، التسويق الدولي، الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.

2. أحمد عبد الرحمان، مدخل الى إدارة الأعمال الدولية، دار المريح للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة 2، 2002.

3. بشير علية، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.

4. ثامر السيكري، التسويق (أسسه بمفاهيم معاصرة)، دار اليازوري العلمية للنش والتوزيع، الأردن، الطبعة العربية، 2006.

5. جعفر عبد الله موسى إدريس، الإدارة الإستراتيجية، دار ناشرون، الطبعة الأولى، 2013.

6. عادل عبد المهدي، التصدير والاستيراد، الدار الجامعية، مصر، 2007.

7. فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية، دار الجامعية، مصر، 2008.

8. محمد بودهان، قضاء المحكمة العليا في المادة الجمركية، الملكية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1998.

9. مصطفى محمود فؤاد، التصدير والاستيراد، دار النهضة العربية للطبع والنشر، الطبعة الثالثة، مصر، 1943.

10. نظام موسى سويدان، شفيق إبراهيم، التسويق المعاصر، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

✓ **المذكرات**

11. الأشهب عبد الكريم، زيدان وليد، واقع وتحديات تنمية الصادرات خارج المحروقات، دراسة حالة الجزائر والسعودية للفترة الممتدة 2011-2015، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.

12. بطاطاشيزيري، عصرنة الجمارك ودورها في ترقية التجارة الخارجية (دراسة حالة جمارك الجزائر -2019 1990)، ماستر في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة أكلي محتد أولحاج.

13. بلالحوار،هارونبوساوي،اثرالتعريفةالجمركيةعلىالتجارةالخارجية،دراسةحالةالجزائر،مذكرةمقدمةلنيلشهادةالماستر فيالعلومالاقتصادية،كليةالعلومالاقتصادية،جامعةجيجل،الجزائر، 2017-2018.

14. بوترعة محمد يزيد، وآخرون، دور الجمارك الجزائرية في تسهيل عمليات التصدير، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية،تخصص: مالية وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي 2017-2018.

15. الجبارية كحيلي، دور إستراتيجية التصدير في تحسين الأداء المؤسسي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، 2014-2015.

16. جميات سارة، دور إدارة الجمارك في تحسين قطاع الصادرات خارج قطاع المحروقات، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018.

17. الحاج بشاوي، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة ولوجستيك أورو متوسطي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2015-2016.

18. حليس عبد القادر، تطور أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة فرحات عباس سطيف.

19. زايد مراد، دور الجمارك في اقتصاد السوق حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة يوسف بن خده الجزائر، 2006/2005.

20. شريف هناء، دور الأنظمة الجمركية في تحرير التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد خضير بسكرة، 2019-2020.

21. شنية سمير، دور السياسة الجمركية في ترشيد الواردات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد خضير بسكرة، 2019-2020.

22. الطاهر بني، التنظيم الجمركي وأثره على التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، فرع إدارة الأعمال، 2003/2002.

23. غاستي حليمة، دور الجمارك في ترقية التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم القانونية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، 2015-2016.

24. نظام موسى سويدان، شفيق إبراهيم، التسويق المعاصر، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

✓ **المجلات**

25. الجريدة الرسمية، العدد 61، الصادر في أوت 1998.

26. الجريدة الرسمية، العدد 18، 25أفريل 2010، ص 38.

27. الكوط مبارك، قرساس حياة، ميلودي مصطفى، الصادرات خارج المحروقات- الواقع والمأمول- دراسة حالة للجزائر لفترة 2000-2020، مجلة الدراسات الأكاديمية، المجلد 3، العدد 4.

✓ **القوانين**

28. قانون الجمارك وملحقاته، المؤرخ في 16/02/2017، المادة، 28، ص 19.

29. قانون الجمارك لسنة 2000، المادة 3، ص2.

30. المادة 193، من قانون الجمارك.

المراجع باللغات الأجنبية

1. ar.wikipedia.rrg. 22/05/2022. H09
2. la douane au service de l'économie C.N.I.D, 1996.

الملخص

الملخص:

في ظل ما يشهده العالم من تحرير واسع النطاق للاقتصاد والتجارة الدولية، وما يترتب عنه من ثورة تكنولوجية ومعلوماتية وتكتلات إقليمية، تجد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية كغيرها من المؤسسات في العالم نفسها أمام تحديات كبيرة، تفرض عليها جعل نشاطها يتسم بخصوصيات دولية دوليا تمكنها من الولوج إلى الأسواق الدولية، من خلال تكثيف صادرتها خارج قطاع المحروقات. وبناءا عليه فإن من بين السبل التي قد تساعد على تنمية هذا النوع من الصادرات، هو تقديم الدعم والمرافقة من طرف الهيئات التي وضعتها الدولة في متناول المؤسسات، خاصة منها التي تملك المقومات التصديرية حتى تتمكن من ولوج الأسواق العالمية بدون صعوبات. ومن خلال دراستنا هذه حاولنا تحليل واقع التجارة الخارجية وخاصة الصادرات خارج المحروقات، ومحاولة دراسة واقع المرافقة والدعم الذي تقدمها الدولة من خلال الهيئات التي وضعتها في متناول المؤسسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الصادرات خارج المحروقات، الأنظمة الجمركية، عمليات التصدير.

Sommaire:

A la lumiére de la libéralisation a grande échelle de l'économie et du commerce international a laquelle le monde assiste et de la régionaux qui en résultent les institutions économiques algériennes comme d'autres se trouvent face a de grands défis sont contraints de rendre leurs activités caractériées par des spécificités internationale qui leur permettent d'accéder aux marchés internationaux en intensifiant ses exportations en dehors du secteur des hydrocarbures et en conséquence parmi les moyens pouvant contribuer a développer ce type d'exportations c'est la mise a disposition d'un accompagnement par les organismes que l'état a mis a la portée des institutions notamment celles qui ont des ingrédients d'exportation afin qu'elles puissent entrer sans difficultés sur les marchés mondiaux portée des instituions économiques.

Les mots clés: exportations hors hydrocarbues- régeetation douanière- opérations d' exportation.